e-ISSN: 2587-1862
http://filistin.org

FAD - Filistin Araştırmaları Dergisi Sayı: 15 (Yaz 2024)

BPS - Bulletin of Palestine Studies Issue 15 (Summer 2024)

Başlık / Title:
"الطامعونَ بعطفِ ظلِّهِ الهُمايونيّ": حدود تصور البيروقراطية العثمانية للهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين (1876-1904)

DOI: 10.34230/fiad.1366719

Yazarlar / Authors **ORCID ID**
Mehmed Osmanlı 0000-0002-1069-5913

Bu makaleye atıf için: Mehmed Osmanlı, "'et-Tâmi'ûn bi-atfi zıllihi'l-humâyûnî': Hudûdu tasavvuri'l-bîrûkrâtiyyeti'l-Usmâniyye li'l-hicreti'l-Yehûdiyye ilâ arzı Filestîn (1876-1904)," *Filistin Araştırmaları Dergisi* no. 15 (2024): 119-57.

To cite this article: Mehmed Osmanlı, "'at-Tāmi'ūn bi-atf zillih al-humāyūnī': Hudūd tasawwur al-bīrūkrātiyya al-Uthmāniyya li'l-hijra al-Yahūdiyye ilā ard Filastīn (1876-1904)," *Filistin Araştırmaları Dergisi* no. 15 (2024): 119-57.

Makale Türü / Type of Article: Araştırma Makalesi / Research Article
Yayın Geliş Tarihi / Submission Date: 26.09.2023
Yayına Kabul Tarihi / Acceptance Date: 23.01.2024
Yayın Tarihi / Date Published: 30.06.2024

FAD- Filistin Araştırmaları Dergisi

BPS- Bulletin of Palestine Studies

Tarandığı Uluslararası Indexler/ Abstracting & Indexing

Yazar: Mehmed OSMANLI*

"Sâye-yi Hümayununun Âtıfetine Tamah Edenler": Osmanlı Bürokrasisinin Arz-ı Filistin'e Yahudi Göçü Tahayyülünün Sınırları (1876-1904)

Özet: Bu makale, merkezi Osmanlı bürokrasisinin, (1881-1904) yılları arasında coğrafi olarak bugünkü Filistin'in topraklarına yapılan ve birçok yöntemi ve arka planı içeren ilk siyasi Yahudi göçüne yönelik zihniyetini inceleyerek, Filistin meselesinin kökenini ve tarihini incelemeyi amaçlamaktadır. Bu, 1876-1904 yılları arasındaki araştırma dönemi ve çerçevesi içinde, yönelimleri ne olursa olsun, Osmanlı yönetimini tarafından dönemin en önemli Yahudi şahsiyetlerinden alınan Osmanlı arşiv belgelerinin incelenmesiyle yapılmaktadır. Bu belgelerin içerikleri ve bağlamları birinci bölümde incelenecektir. İkinci bölümde ise Osmanlı yönetiminin bu göçlerle ilgili aldığı en önemli tedbirler ele alınacak ve bunların mahiyeti araştırılmaya çalışılacaktır. Üçüncü bölümde ise, bu tedbirleri çevreleyen "zihinsel ortamı" (l'univers mental) keşfetmeye ve Filistin meselesine dair bu farkındalığın oluşum aşamalarını ve çalışma süresi boyunca bunun kademeli olarak eklemlenmesini anlamaya ayrılacaktır.

Anahtar Kelimeler: Filistin, Siyonizm, Yahudi göçü, Filistin meselesi, Osmanlı Bürokrasisi, İskân

"Those Coveting the Sympathy of His Imperial Shadow": Boundaries of the Ottoman Bureaucracy's Imagination of Jewish Immigration to the Land of Palestine (1876-1904)

Abstract: This paper attempts to delve into the origin of the history of the Palestinian issue by examining the mentality of the central Ottoman bureaucracy through one of its most important representations. That is, the first political Jewish immigration to geographic land of Palestine in the period (1881-1904), as a political migration, it has multiple methods and backgrounds. This is done by studying the Ottoman archive documents received by the Ottoman administration at that time from the most important Jewish figures, regardless of their orientations, within the research period and its surroundings between the years 1876-1904. These documents and their context will be reviewed in the first section. In the second section, the most important measures taken by the aforementioned administration regarding these migrations will be discussed, and an attempt will be made to explore their nature. The third section will be devoted to discovering the "mental milieu" (l'univers mental) surrounding these procedures and trying to understand the formation stages of this awareness of the Palestinian issue and its gradual articulation over the period of study.

Keywords: Palestine, Zionism, Jewish immigration, Palestinian Issue, Ottoman Bureaucracy, Settlement

* Doktora Adayı, Pamukkale Üniversitesi, İnsan ve Toplum Bilimler Fakültesi, Tarih Bölümü, muhosm90@gmail.com, ORCID: 0000-0002-1069-5913

" الطامعونَ بِعطفِ ظلّهِ الهُمايونيّ" : حدود تصور البيروقراطية العثمانية للهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين (1876– 1904)

ملخص: تحاول هذه الورقة الخوض في منشأ القضية الفلسطينية وتاريخها عبر فحص ذهنية البيروقراطية العثمانية المركزية من خلال أحد أهم تمثّلاتها، أي الهجرة اليهودية السياسية الأولى إلى فلسطين الطبيعية في الفترة (1881–1904)، باعتبارها هجرة سياسية لها أساليب وخلفيات متعددة. وذلك من خلال دراسة وثائق الأرشيف العثماني الواردة للإدارة العثمانية آنذاك من أهمّ الشخصيات اليهودية على اختلاف توجهاتهم ضمن فترة البحث ومحيطها بين عامي 1876–1904. وسيتم هذا عبر استعراض تلك الوثائق وسياقها ضمن المبحث الأول. وفي المبحث الثاني ستُناقش أهمّ الإجراءات التي قامت بها الإدارة المذكورة تجاه تلك الهجرات ومحاولة استكشاف طبيعتها. وسيُخصص المبحث الثالث لاكتشاف "المحيط الذهني" (*l'univers mental*) المكتنف لتلك الإجراءات ومحاولة فهم مراحل تشكّل هذا الوعي بالقضية الفلسطينية وتمفصله التدريجي عبر فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: فلسطين، الصهيونية، الهجرة اليهودية، القضية الفلسطينية، البيروقراطية العثمانية، الاستيطان

التمهيد والخلفية التاريخية:

ليس ثمة اختلاف على تفاقم تعقيد القضية الفلسطينية منذ تأسيس دولة إسرائيل عام 1948، من حيث ارتباطها بالاستعمار الانكليزي الذي أُسّست على إثره في فلسطين، ثم ارتباطها بالولايات المتحدة الأمريكية التي كانت في أوج هيمنتها على العالم آنذاك، والتي شكّلت قوة القطب الأوحد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي حيث اعتُبر الكيان الصهيوني وجه الاستعمار الأمريكي الجديد في الشرق الأوسط.

ولكن ماذا عن منشأ هذا التعقيد وتاريخه؟ أي الحديث عن القرن التاسع عشر باعتباره قرن المسألة اليهودية، حيث تعرّض اليهود في أوروبا وروسيا لتضييقات متعددة بسبب علاقتهم المضطربة مع تلك الدول، مما أدى لنشوء مشاريع لتهجيرهم كانت هي الأخرى –مثل كيانهم اليوم– أقنعة لتدخّل القوى الاستعمارية المختلفة في سياسة الدولة العثمانية، فبات الكل –وعلى رأسهم بريطانيا العظمى– يتقنّع بالمسألة اليهودية ليُجري غاياته الاستعمارية في المنطقة.

يُضاف إلى ذلك ارتباط خطط التهجير بمشاريع رأسمالية مثل عائلة روتشيلد أو مشاريع ذات طابع عقدي ديني كان على رأسها حركة الصهيونية المسيحية (الاستعادية/العودتية) التي تُبشّر بـ"عودة" المسيح في حال تم تسريع إرسال اليهود إلى أرض فلسطين، فكان الإنكليز الصهاينة عبر القرن التاسع عشر المثال الأبرز عليها إذ اشتهرت على رأسها جهود لورانس أوليفانت البرلماني المسيحي الإنكليزي حينها لدى الحكومة العثمانية وممثلي بيروقراطيتها[1].

تسعى الورقة لتقديم قراءة في وثائق الأرشيف العثماني المتعلقة بهذا الموضوع، بُغيةً لتسليط الضوء على منشأ القضية الفلسطينية والتأريخ لها منذ القرن التاسع عشر، أي بالتوازي مع نشوء المسألة اليهودية. وذلك عبر اختيار جمع من الوثائق، التي هي عبارة عن عرائض استرحام وطلبات مختلفة مقدّمة للسلطة العثمانية ضمن

[1] Ömer Tellioğlu, *Filistin'e Musevi Göçü ve Siyonizm (1880-1914)* (İstanbul: Kitabevi, 2018), 27-30.

الفترة قيد البحث ومحيطها، ومن ثم دراسة الاجراءات التي قامت بها السلطة العثمانية وتحليلها، ليتم الوصول إلى تصور "المحيط الذهني" لهذه السلطة بالهجرات اليهودية إلى فلسطين التي هي محور تلك الوثائق ولبّها.

في إشارة لذلك التعقيد المزمع بحثه، يمكن استعراض الأمثلة التالية لتكوّن صورة عنه: اتّفق متصرفا القدس أحمد رشيد (1905) وعلي أكرم بك (1907) على مقولة: إنه "من غير مساندة الدول الإمبريالية يصعب التحكم بموضوع هجرة اليهود"[2] وهي ذات دلالة مهمّة في سياق البحث؛ ولو رجعنا إلى الوراء نحو 16 عامًا لوجدنا مبعوث السلطان مِهران بوياجيان الأرمني إلى فلسطين عام 1891 –المبتعث على سبيل توظيفه في مراقبة أعمال متصرفية القدس– يُشير في تقريره المرفوع لعبد الحميد الثاني حول فعاليات اليهود "الخبيثة" في أرض فلسطين قائلًا: "**لن تؤسس [...] سلالة روتشيلد دولة بني إسرائيل بالمدافع والبوارد، بل عبر الهيمنة على الأراضي بالزراعة والصناعة والتجارة دون إشعال أية حرب**"[3]. وبالعودة إلى ما قبل ذلك عام (1881) فسنجد تصريح البرلماني الإنكليزي الصهيوني لورانس أوليفانت يشير –في سياق السعي لتأسيس كيان لليهود– بقوله: "**ليؤسَّس كيان لليهود [...] ولكن ليس على سبيل أن تكون دولة داخل الدولة**"[4].

تشير هذه العبارات الجدلية إلى ظروف وجود اليهود في أرض فلسطين عبر فترة هذه الدراسة، فمقولة متصرفيّ القدس تعطينا فكرة عن العلاقة العضوية بين قوى الاستعمار والإمبريالية وتلك الهجرة، في حين أن مقولة مبعوث السلطان توضّح ملخصًا لمشاهداته وانطباعاته عن طبيعة وجود اليهود وطرقِ هجرتهم الخفية، وسياستهم التي لا تحتاج السلاح، بعكس فترات لاحقة للحرب العالمية الأولى مثلًا وحتى عام النكبة 1948. أما مقولة أوليفانت الذي يُعَد أوّل منظّر –سبق جهود هرتزل– للهجرة اليهودية إلى فلسطين قدّم مقترحاته الصريحة للسلطة العثمانية، فهي تشي بوضوح إلى نيّة توطين مبكرة فشلت عندما حاولت التعاون مع السلطة العثمانية.

مثل هذه المقولات –وغيرها الكثير–، تعدُّ إلحاحًا علميًا على ضرورة متابعة وثائق الدولة العثمانية في تلك الفترة وإظهارها، لمعرفة دواعي وجود اليهود في "أرض فلسطين" وأسبابها، وهو المسمى العثماني الوثائقي لفلسطين الطبيعية آنذاك.

وللوصول لهذا الهدف، ستُقسّم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، **أولها:** يستعرض الوثائق ذات العلاقة وسياقها، **وثانيها:** سيحدد العوائق والإجراءات التي قامت بها السلطة العثمانية للحدّ من الوجود اليهودي في فلسطين، وأما **ثالث هذه المباحث:** فسيعكف على بيان "المحيط الذهني" الجماعي العام، بعيدًا عن تجليات الوعي الفردي أو مجموعات الأفراد خصوصًا، حيث سيتم –من خلاله– تحليل دواعي تلك الإجراءات ومدى نجاحها أو فشلها وسببه، مما يُساهم في تسليط الضوء على منشأ تاريخ القضية الفلسطينية في منتهى القرن التاسع عشر.

---

[2] Neville J. Mandel, "Ottoman Practice as Regards Jewish Settlement in Palestine, 1881-1908," *Middle Eastern Studies* 11, no. 1 (1975): 39; David Kushner, "Ali Ekrem Bey: Governor of Jerusalem, 1906-1908," *International Journal of Middle Eastern Studies* 28, no. 3 (1996): 354.

[3] من تقرير مطوّل ومثير من الأرشيف (BOA. Y. PRK. UM., Dos: 23, Göm: 66, lef:1).

[4] من رسالة أرسلها لورانس أوليفانت إلى "درسيه باشا" الفرنسي أحد الضباط المقربين من السلطان عبد الحميد الثاني مطالبًا بإسكان اليهود نواحي البلقاء من فلسطين (BOA, Y. PRK. MYD., Dos: 1, Göm: 47, sayı:2). واللفظ الأصلي هو:"حكومت ايچنده حكومت."

المبحث الأول: سياق عرائض استرحام دعاة الهجرات اليهودية لـ"أرض فلسطين" المرفوعة للسلطة العثمانية

يُمكن تحديد علاقة دعاة "توطين اليهود" برجال البيروقراطية العثمانية وفق مرحلتين رئيستين، **الأولى حالات فردية** على يد أمثال لورانس أوليفانت (ت 1888) وموشيه مونتفيوري (ت 1885) **والثانية ضمن حملة جماعية** أهمها على يد عائلة روتشيلد، ثم حينما أُعلنت الحركة الصهيونية رسميًا على يد ثيودور هرتزل[5]، ستُناقش الأولى في المطلب الأول، وتُترك الثانية للمطلب الثاني، علمًا أن هذه المحاولات ليست الحصرية في منتهى القرن التاسع عشر؛ لكنها الأشهر في سياقها، ومن خلالها سيتمّ اختبار طبيعة المحيط الذهني للبيروقراطية العثمانية تجاه المسألة المبحوثة[6].

المطلب الأول: وسيطٌ وعرّابٌ: موشيه مونتفيوري ولورانس أوليفانت

ابتدأت جهود تواصل مونتفيوري بالدولة العثمانية منذ خمسينات القرن التاسع عشر شاكرًا الحكومة لما أولته من عناية لمواطنيها اليهود، إلا أن "المحيط الذهني" لرجالات الدولة بمكنونات الهجرات اليهودية إلى فلسطين حينها لم يكن وصل إلى مستوى الخبرة[7] التي كان عليها الحال في عهد عبد الحميد الثاني حيث تُقدّم له من جانب لورانس أوليفانت عرائض واضحة وصريحة عن الهجرة والتوطين وطلب تأسيس كيانٍ أو دولة، وذلك في عريضة أوليفانت الشهيرة المقدمة عام 1879[8]، إذ كان لأوليفانت عقيدة سياسية تجاه الدولة العثمانية، تقوم على "**أنها دولة باتت بعد معاهدة برلين (1878) محتاجة للدول الأوروبية ولا يمكن تخليها عنهم**"، ومن هذه القاعدة –المثيرة للجدل– انطلق ليبشر رجال الحكومة بآرائه[9].

كانت الدولة على علم بقرابة ناثان روتشيلد بالسير مونتفيوري، بحسب ما كشفت أول وثيقة وردت حوله في الأرشيف، وأشارت إلى "**كونهما يهوديان، وأن الأخير قام بتقديم شكره البالغ للسلطان ودولته لحمايته اليهود في الشام وجزيرة رودس بسبب تعرضهم لافتراءات، وأن الدول الأوروبية وأمريكا على مسمع ومرقب لما يحصل لليهود في المنطقة**". والأهم في شق الوثيقة (lef 1، أدناه) هو: "**تقديره لحماية الدولة العثمانية لمواطنيها اليهود من محصلة مرسوم تنظيمات 1839**" حيث كان تاريخ الوثيقة يرجع إلى 1840 أي بعد عام من إعلانه، وتشير الوثيقة لمعلومة بالغة الأهمية وهي أن "**الدولة العثمانية مطلعة على مراقَبة الدول الأوروبية لليهود وأخبارهم بانتباه**"[10].

---

[5] Azmi Erkan, "Osmanlıların Son Döneminde (1840-1920) Filistin'de Yabancılar ile Yahudilerin Toprak Mülkiyeti," (Doktora Tezi, Marmara Üniversitesi, 2015), 95-6.

[6] للمزيد من هذه الشخصيات يُنظر: (Tellioğlu, s. 41-65, 66-88)، وتم الاقتصار على الشخصيات الموجودة في هذا البحث من أجل تحقيق غايته في اكتشاف المحيط الذهني لدى البيروقراطية العثمانية تجاه هذه الهجرة.

[7] Şit Tufan Buzpınar, "The Ottoman Response to Laurence Oliphant's Project of Jewish Settlement in Palestine (1879-1882)," *Osmanlı Araştırmaları* 56, no. 56 (2020): 283.

[8] ينظر إلى مسودة ترجمة لائحة أوليفانت المؤرخة بسنة 1879، وتحوي 33 مادة عن تفاصيل مطالبِهِ بإسكان اليهود في فلسطين:
BOA, HR.TO., Dos:521, Göm:74

[9] Buzpınar, "The Ottoman Response," 260, 264.

[10] BOA, İ. MSM., Dos:35, Göm:1005, lef 1,3

استمرت جهود مونتفيوري بحسب الأرشيف ضمن عشرين عامًا منذ أن زار إستانبول في 17 حزيران/ يونيو 1855 وحتى عام 1875، كانت رسائله الاستعطافية[11] مقتصرة على طلب إنشاء مبانٍ خيرية كالمستشفيات[12]، وهي خالية من مطلب الاستيطان صراحةً، مع ملاحظة وجود حديث منه حول "**أمل اليهود**" و"**كثرة اليهود في فلسطين**"، يعني أنه كان واعيًا لما يفعل ولكنه لم يقدم شيئًا جريئًا مثلما سيفعل كل من أوليفانت وهرتزل[13].

قدّم مونتفيوري رسائله للخارجية العثمانية وطلب من السلطان السَّيرَ في جهود "**خدمة فقراء اليهود**"[14]، وعندما تتبَّع الباحث شائعات الكتب والبحوث وجد أن كلها تشير لكون مونتفيوري "حصل على هذا الفرمان عام 1856"، مع التأكيد على أن جميعها لا يذكر مصدرًا لهذه الشائعات، إلا واحدًا يُنسَب لنورمان بينويتش (Norman Bentwich)[15]، الذي يحتَمل أن يكون مصدرًا لتلك المصادر، وعند الاطلاع على هذا المصدر كان أيضًا بلا مرجع حول هذه الحكاية.

بحسب الأرشيف، فقد نال مونتفيوري وثيقة "**براءة**" من السلطان تفيد بمنحه وسام المجيدية من الرتبة الثانية، إلى جانب مدحه والإشادة بجهوده الإنسانية وخدماته، وكونه من "**أكابر رجالات الملة الموسوية المنسوب لأفندية الإنكليز**"[16] ولكن البراءة لا تحوي أي شيء متعلق بمنح الإذن لإنشاء أي مجتمع خاصٍ باليهود.

بالنسبة لمعروضات أوليفانت عام 1879 للحكومة العثمانية ثمة مواد جريئة، فهي ليس مجرّد عطف على يهود مهجّرين، بل تشمل تأسيس استراتيجيّ لمجتمع مخصوص كإنشاء "**سكّة حديد عبر البلقاء، وافتتاح مزارع وقرى وتجنيد عسكر يهود**" ومطالب واضح أنها تمسّ السيادة بما لا يجعل مجالًا إلا لرفضها[17]، حيث اجتمع مجلس وكلاء السلطان ضمن نحو 15 شخصية، وهذا عدد كبير نسبيًا في مجلس الوكلاء، وكان تاريخ الرفض في العام المقبل (1880) لمعروضات أوليفانت، وفيها تفاصيل كان على رأسها "**منع تشكيل ملة جديدة**" ذات سطوة.

بدا أوليفانت وكأنه سيُعبّد الطريق لهرتزل، حيث كانت الأدوات التي استخدمها أوليفانت ذاتها التي سيعتمدها هرتزل، غير أن الأخير بات منظّرًا لحركة أكثر جرأة ووجودًا بين نخب دعوته الصهيونية. فمثلًا يعرض أوليفانت

---

[11] كان تاريخ أول هذه الرسائل هي 1 تموز/ يوليو 1855 (BOA. İ.HR., Dos:121, Göm:6042, Sayı:1)

[12] ينظر لملخص رسالته حول هذا: (BOA. HR.TO., Dos:422, Göm:69, lef:3 Sayı:4)

[13] يبدو أنّه كان يسير على نهج عائلة روتشيلد الصامت؛ كونه عديلًا لهم ولذلك اعتبره الباحث "وسيطًا" لا داعية مثلما فعل كل من أوليفانت وهرتزل. يُنظر الكتيب الأزرق تحت عنوان "نداء: لأجل اليهود المتألّمين في الأراضي المقدسة، 1856" الذي يمثل التقرير الثاني لمناشدة الدعم المالي لأوضاع اليهود في فلسطين في 14 صفحة يمثل ما رآه السير مونتفيوري وزوجته جوديث كوهين وجهودهم وحصوله على الدعم من السلطان ولكنه لا يشير لفرمان سلطانيّ –سيأتي الحديث عنه في مبحث مناقشة إجراءات الدولة– وإنما يتشكر السلطان عبد المجيد لمواقفه المؤيدة للمطالب المذكورة في التقرير لا أكثر. يُنظر:

BOA. HR.TO., Dos:422, Göm:69, lef: 5, Sayı:8

[14] ورد في ترجمة رسالته المذكورة في الوثيقة (BOA. İ.HR., Dos:121, Göm:6042, Sayı:1) طلبه "فرمان عالي كرخصة لزيارة الأراضي المقدسة وغيرها من جهوده الكثيرة في الرسالة".

[15] Norman Bentwich, *England in Palestine* (London: Kegan Paul, Trench, Trubner & Co. Ltd. 1932), 6.

[16] BOA. A.}DVN.MHM., Dos:14, Göm:63

[17] BOA, İ. MMS., Dos: 66, Göm: 3114

على الحكومة العثمانية "**الترويج لها بقوة في الصحافة الإنكليزية**"[18] ضد روسيا، وذلك في وقت مبكر للائحة المقدمة بُعيد الحرب الأخيرة للعثمانيين مع روسيا في القرن التاسع عشر ومع السنوات الأولى من اعتلاء السلطان العرش (1878) والتي يبدو من خلالها أنه يمهّد لعلاقاته مع العثمانيين.

استمرت محاولات أوليفانت رغم هذا الرفض، ويعدّ احتلال بريطانيا لمصر عام 1882 ضربة قاصمة لمشروعه في توطين اليهود في فلسطين، نظرًا لتبعيّته البريطانية، واحتلال دولته لأراضٍ عثمانية في مصر، وهذا –على الأغلب– يدفع للإلقاء به في غياهب النسيان، أو عدم اكتراث الدولة لمراسلاته مطلقًا.

هنا يستدعي أوليفانت وساطة لويس والاس (Lewis Wallace) المبعوث الأمريكي لدى إستانبول (بين 1881–1885) ليُكلم الحكومة في موضوع إسكان يهود رومانيا وروسيا، حيث التقى والاس رئيس الحكومة العثمانية سعيد باشا "الصغير"، الذي أبلغه جوابًا مُحبِطًا، وهو أن اليهود مُرحّب بهم في أي مكان في الأراضي العثمانية "**متفرقين لا مجتمعين وليس بأعداد كثيرة**" عدا فلسطين[19].

المطلب الثاني: مُحتلٌّ صامتٌ وداعية: عائلة روتشيلد وهرتزل

في هذه المرحلة الثانية الجماعية[20]، لا يمكن إغفال الشراكة المحتملة ذات الطابع الاقتصادي الرأسمالي والنشاط الدعوي للصهيونية التي شكلتها رابطة رحم بين عائلة روتشيلد ممثلة بِـ"ناثانيل دي روتشيلد" (ت1870)[21] وعديل والده –ناثان روتشيلد (ت 1836)– السير مونتفيوري، حيث كان لهذه الشراكة علاقات مبكرة كذلك سبقت كل من أوليفات وهرتزل في الاتصال مع الإدارة العثمانية.

تعود علاقة الحكومة العثمانية بعائلة روتشيلد للعقد الثالث من القرن التاسع عشر، وكانت مستمرة على في مجال تسهيل الديون والتسليح، ويلاحظ هذا في وثيقة تعود لعام 1853 يحدد فيها السفير العثماني ولي الدين رفعت في باريس طلب اقتراضٍ لشراء بنادق حديثة مع ملاحظة أن تاريخ الوثيقة قبيل حرب القرم (1853–1856) الضخمة والمهولة فقط بستة أشهر (14 نيسان/ أبريل 1853)،[22] ولتستمر هذه العملية المالية خلال هذه الحرب أيضًا.

بالتوازي مع ذلك أيضًا في تاريخ (17 آب/ أغسطس 1853) راسل زعيم عائلة روتشيلد في فرنسا جيمس مائير دي روتشيلد (ت 1868) وزير الخارجية مصطفى رشيد باشا مبينًا العلاقات الودية بين العائلة والدولة مستعدًا لتقديم أشكال المساعدة كافة، حتى دفع "**ملايين الفرنكات الفرنسية للسلطنة السنية بلا تردد أو توقف**"[23].

---

[18] معلومات واردة من السفارة العثمانية في واشنطن تفيد ذلك انظر: BOA, HR. SYS., Dos: 1242, Göm: 61

[19] Buzpınar, "The Ottoman Response," 281-282; Erkan, "Osmanlıların Son Döneminde," 105.

[20] لا يُشترط تتالي الفترات الزمنية لجهود المذكورين، أي (مونتفيوري، أوليفانت، عائلة روتشيلد وهرتزل)، ولكن بالتأكيد هنالك توازٍ وتداخل في المراحل الزمنية، فبينما كانت جهود مونتفيوري تعمل على أشدّه، كانت عائلة روتشيلد كذلك على صلة بهذه الجهود.

[21] (BOA, HAT, Dos:647, Göm: 31735)

تشير هذه الوثيقة للقاء ناثانيل بالسلطان محمود الثاني (ت 1839) نحو عام 1835 دون الحديث عن مجريات اللقاء أو معلومات غير التجهيز ليوم الجمعة من أجل اللقاء الخاص بينه وبين السلطان، ويغلب ظن الباحث أن اللقاء لمعالجة المسائل المالية للدولة المتعلقة بالحروب مع روسيا، وهي من ناحية أخرى سياسة عائلة روتشيلد في التعامل المالي المباشر مع الدول أو كوسيط مع أطراف أخرى.

[22] BOA, A.MKT.UM, Dos:131, Göm: 77.

[23] BOA, HR.TO., Dos:418, Göm:164.

في عهد السلطان عبد الحميد الثاني استمرت عملية الاستدانة حتى أواخر عهده، وعُقِد مع عائلة روتشيلد المملثة بإدموند جيمس دي روتشيلد أول عقد اقتراض في عهده بتاريخ 2 آذار/مارس 1891، حيث يصل فيه مبلغ السداد السنوي للعائلة نحو 280.622 جنيه سترليني[24] على مدة 60 عامًا بفائدة 4% لاستكمال سداد كافة الديون أي إن مجموع الديون التي يستوجب سدادها على مدى هذه السنوات سيصل إلى نحو 16 مليون جنيه سترليني، بما يوازي نحو (2) ملياري جنيه سترليني بقيمة اليوم[25].

وفي عام 1894 عقِدَت مع العائلة ذاتها صفقة استدانة أخرى أيضًا، مرتبطة بجدولة دفع الديون الماضية وزيادة مهلة السنوات مع زيادة الفائدة المتراكمة فيها لتصل الديون إلى نحو 20 مليون جنيه سترليني بقيمته آنذاك لتسترد سنويا بمقدار 300 ألف جنيه سترليني بمدة 61 سنة وفائدة 3.5%[26].

للمصادفة يبدو أن وثيقة طلب ممثل عائلة روتشيلد –من ناحية أخرى– تأتي بتاريخ 22 حزيران/ يونيو 1891 أي بعد 3 أشهر فقط من الاستدانة المعقودة أعلاه بهدف إسكان يهود روسيا وبولونيا في فلسطين مُرسِلًا إياها للسفير العثماني في لندن رستم باشا[27].

عام 1893 جاء وكيل البارون جيمس، (إيلي شايد) طالبًا من الباب العالي والسلطان تسهيل بعض أمور روتشيلد، مثل رفع جملة من المحظورات، والتشكّي من تصرفات الإداريين المحليين، مُبيّنًا تراجعه عن شراء المزيد من الأراضي في فلسطين التي حصل عليها (أو سلبها؟)[28] بين عامي 1882 حتى تاريخه، عارضًا أسماء "المستوطنات" التي يمتلكها في أرض فلسطين مع تعداد عائلاتها[29]. تعدّ هذه الرسالة مؤشرًا قويًّا على طبيعة التشديد الذي تلقّاه روتشيلد، بوصفه مدبّرًا كبيرًا لهجرة اليهود وتوطينهم في نواحي فلسطين وسوريا.

لا يمكن غض الطرف عن العلاقة بين الحكومة العثمانية وعائلة روتشيلد في أوائل القرن التاسع عشر ضمن معادلة الحرب مع روسيا والتهجير والديون –التي تعتبر أهمّ الدوافع–، يُضاف لذلك المشاكل الداخلية للدولة مثل التعامل مع الأرمن على وجه التحديد.[30]

يَتَّخِذُ الوضع في التعامل مع "الداعية" هرتزل بُعدًا أكثر وضوحًا، فبعد أن كانت التعاملات منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر أقل خبرة، بدأت هذه الخبرة تزداد مع مطالب أوليفانت المشابهة لمطالب هرتزل كثيرًا، بحيث تكتسب هذه المطالب وضعًا مختلفًا مع إعلان الصهيونية –بِتحدٍّ– مؤتمرها الأول عام 1897، ولكن ليس إلى حدّ يصل لحالة وعي إخراج السلطة العثمانية اليهود من فلسطين –لاعتبارات سيشار لها لاحقًا– ولكون

---

[24] (BOA, Y.EE., Dos: 120, Göm: 13) رقم ترتيب الوثيقة الفرنسية (17) ورقم ترجمتها العثمانية (3). تم تقريب الأرقام حتى خانة المئات ويمكن الرجوع للوثائق لرؤية الأعداد بشكل أكثر دقّة.

[25] يُمكن حسابها عبر موقع حساب فرق العملات الآخذ بعين الاعتبار التغير في العملة عبر السنوات بحسب الرابط التالي:
https://www.in2013dollars.com/uk/inflation/1891?amount=16000000
(تاريخ الزيارة: 2022/8/23)

[26] BOA. HR.TO., Dos:49, Göm:14. sayı: 2, 7.

[27] BOA. HR.TO., Dos:65, Göm: 22,24.

[28] في بعض المواضع الضرورية وحيث يلزم سيتم استخدام قوسين لتوضيح بعض التعابير أو الجمل أو حتى بيان موضع تساؤل بعلامة استفهام -كما هو موضّح أعلاه- لمحاولة فتح أفق القارئ على نقاط أخرى يصعب جزم الباحث بمكنوناتها.

[29] BOA. BEO., Dos:204, Göm: 15282. Lef:4+6, sayı:6

[30] Tellioğlu, *Filistin'e Musevi Göçü*, 61-64.

المستوطنات المشتّتة في فلسطين بدأت تأخذ طابع الحماية من المنظمة الصهونية العالمية وفرعها النشط في إستانبول، إلى جانب تشابكها مع الرأسمالية الغربية والبنية الاجتماعية العثمانية.

ما يهم الباحث –في سياق الورقة– من بين محاولات هرتزل كلها، هو نظر الدولة المستصغِر له، حيث كان لقاء هرتزل الأخير مع السلطان الأكثر لفتًا للانتباه، إذ تم وفقًا لاستدعاء السلطان بالدرجة الأولى[31]، ولم يظهر على أنّه حوار عن فلسطين –من الجانب العثماني– بالقدر الذي كان فيه استمزاج نبض موارد هرتزل المالية التي لم ينجح بشكل واضح في تحصيلها[32]، وبرأي الباحث، يرجع هذا لغموض صفقة الأرض مقابل الذهب تمامًا المقدمة للسلطان، ولكون النظام العثماني المتخم بالديون يعلم جيدًا صعوبة تحقيق أمل "خذ الذهب نقدًا وتخلّص من الديون ثم أعطنا الأرض مقابلها". ولا شك أن عدد الوثائق الأرشيفية التي تدل على وجود إدراك جمعي حول هدف وجود اليهود في فلسطين –والتي تناوَلَت هذه مسألة– بدأ يختلف بشكل ملاحظ قبل وبعد عام 1878. أي أن مطالب أوليفانت كانت هي نقطة التحوّل لتيقّظ البيروقراطية العثمانية لمثل هذه المشاريع الخطيرة بالطبع.

المبحث الثاني: إجراءات البيروقراطية العثمانية المركزية تجاه الهجرات اليهودية إلى فلسطين.. عرضٌ ومناقشة

من المهم الإشارة إلى أن المناقشات لن تطال الإجراءات من ناحية تقنية من خلال ملاحقة كل إجراء في فترته؛ نظرًا لأن الفشل النسبي[33] نتيجة نهائية كان ملحوظًا في السعي لتثبيط التوطّن اليهودي في فلسطين، ولأن المنع التام لم يتحقق، رغم النجاح في إبطاء تضخم عدد المستوطنات، لذلك فإن المناقشة هنا ستكون بالكشف

---

[31] Şit Tufan Buzpınar, "II. Abdülhamid Döneminde Filistin'e Yahudi Göçü Meselesi (1878-1908)," *Türkler*, ed. Hasan Celal Güzel, Kemal Çiçek ve Salim Koca (Ankara: Yeni Türkiye Yayınları 2002), c. 13, 139; Erkan, "Osmanlıların Son Döneminde," 101.

[32] عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، الطبعة الثانية، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003)، 235.

ولا يريد الباحث هنا أن يُظهر أن العلاقة بين السلطان وهرتزل على أنّها كانت مالية بحتة، لتعقيدات وضع ديون الدولة آنذاك لدى الحكومة العثمانية، ولتعقيدات العلاقة أصلًا بين هرتزل والمُلّاك والرأسماليين اليهود من جهة أخرى. وينبغي التأكيد على أنّ تحديد المرام الأصلي للحكومة العثمانية ومن ورائها السلطان من قبول طلب اللقاء بهرتزل عدّة مرات دونما رفض هذه اللقاءات من أساسها هو أمر يحتاج لمزيد من البحث المعمّق، كما لا يعني استمرار مثل هذه اللقاءات أنّها ستُفضي بالسلطان لقبول عرض هرتزل بالضرورة. ولم يركّز الباحث على لقاءات هرتزل لمعلومية فشلها ولوجود العديد من المراجع التي تتناولها، يُنظر على سبيل المثال المرجع المتخصص والدقيق في علاقة السلطان وهرتزل عبر الأرشيف العثماني:

Vahdettin Engin, *Pazarlık: 2. Abdülhamid ile Siyonist Lider Dr. Theodore Herzl Arasında Geçen "Filistin'de Yahudi Vatanı" Görüşmelerinin Gizli Kalmış Belgeleri*, 16. Baskı (İstanbul: Yeditepe 2013).

وثمّة مرجع آخر هو أطروحة دكتوراة، إلا أن الخلل فيه يكمن في أنه لا يعتمد على الأرشيف العثماني، يُنظر: أنيس عبد الخالق محمود، السلطان عبد الحميد الثاني والأطماع الصهيونية في فلسطين 1876-1909 (عمّان: أروقة للدراسات والنشر، 2014).

[33] يبدو أن كل البحوث التي ركزت على نتيجة تلك الإجراءات كانت تأتي بـ"الفشل" كمنتهى لها انظر مثلًا: مناع، تاريخ فلسطين، 231. ولكن برأي الباحث أنّه عند تقييمها مرحليًا (بين فترة السلطان عبد الحميد الثاني والاتحاديين وحتى عشرينيات القرن العشرين) وبنسبية قد يختلف الوضع حقيقة فالمسألة ليست بفشل الإجراءات أو نجاحها بل باستدامتها وعرقلتها، يُنظر للمزيد حول هذه النقطة:

Erkan, "Osmanlıların Son Döneminde," iv, 111, 118, 122, 161-62; Tellioğlu, *Filistin'e Musevi Göçü*, 250.

ولأجل تفحّص كافّة الإجراءات المتخذة، والتي اختار الباحث منها المناسب لمناقشة موضوعه، يُنظر:

Tellioğlu, *Filistin'e Musevi Göçü*, 108-15.

عن الظروف العامة المرتبطة بهذه الإجراءات ووضع الهجرة اليهودية ضمن لوحة السياق العام لأحداث ذلك العصر.

المطلب الأول: ما هي المشكلة الرئيسة في تناول إجراءات منع الحكومة العثمانية لتواجد اليهود في فلسطين؟

تراوحت إجراءات الإدارة المركزية تجاه الهجرات اليهودية إلى "أرض فلسطين" –بحسب ما تذكره الوثائق العثمانية–، بين إصدار لوائح منع توطّن اليهود في هذه الأرض، وتحديد زيارتهم إليها بين 30 يومًا و3 أشهر. استمرت هذه الإجراءات منذ عام 1882 بشكل مُركّز إلى مطلع القرن العشرين أي إلى منتهى فترة الهجرة الصهيونية السياسية الأولى، ولكن مع ذلك فثمة إجراءات ضمنية مهمّة اتخذتها السلطة العثمانية من الجدير كشفها عند تناول هذا الموضوع[34].

من هذه الإجراءات الضمنية هي تحويل خط هجرة اليهود إلى مواضع أخرى من الدولة، مثل أرض الرافدين في العراق، وكذلك في الأناضول[35]، يُضاف إليها فرض إجراء غاية في الأهمية –سيقدّمه الباحث في المطلب القادم بحذر– وهو تبديل المتصرفين في القدس، قد يصاحبه في بعض الأحيان تغيير متصرّفي وقائمي مقام المناطق المحيطة بمتصرفية القدس.

سبقت الإشارة إلى أنه منذ أربعينات القرن التاسع عشر تضخّم دور القنصليات الأوروبية في فلسطين خاصة قنصليتي بريطانيا وألمانيا، لذلك يشير تللي أوغلو إلى أمر حسّاس بالنسبة إلى الإدارة المحلية فيها، بوجود تعاون شبه كامل من طرف الإداريين المحليين مع القنصليات الأوروبية والجمعيات اليهودية والداعمة لها، ولكنه على صعيد آخر بيّن أن المركز في حالة اضطراب واضحٍ، فهنالك إجراءات منع واضحة، وأخرى ضبابية، مما يعني أنّه وُجد تحقيقٌ في الانتهاكات، وأيضًا يمكن أن نجد تعاونًا واضحا من موظفي المركز على صُعُد عالية، ضد السكان المحليين المشتكين من سوء الإدارة، والقيام بمعاقبتهم أيضًا[36].

وُجدت مجموعة من الأسماء اليهودية التي كانت تعمل على الهجرة اليهودية لفلسطين، مثلًا المسيو ألبرت، إميل فرانك وأوسوفيتسكي، ويوسف مويال، ومُعيل هذه الشخصيات جيمس دي روتشيلد[37] –خاصة– الذي كان له دور في الاقتراض العثماني الخارجي، بحيث لم يتم فرض إجراءٍ ما يمنعُ شراء منسوبي عائلة روتشيلد وممثليهم

---

[34] امتدت "العالية" الأولى بين 1882–1903، والعالية الثانية 1904–1914، وطبقت الحكومة العثمانية إجراءات الحظر بشكل ممنهج عام 1882 مع توتر العلاقات العثمانية الإنكليزية التي أفضت في نهاية هذا العام إلى احتلال الإنكليز لمصر. للمزيد ينظر: عمر تللي أوغلو، "الهجرة اليهودية إلى فلسطين بين عامي 1882–1914 في وثائق الأرشيف العثماني والمناهج المطبقة في انتقال الأراضي إلى الصهاينة"، رؤية، سنة 8 ع 3 (صيف 2019): 116–117.

ولفظ "العالية" هو لفظ عبري يعني الهجرة ويعبّر عن ورود المهاجرين اليهود بفعل الحركة الصهيونية إلى أرض فلسطين.

[35] Buzpınar, "The Ottoman Response," 281-83.

[36] تللي أوغلو، "الهجرة اليهودية"، 133–135؛

Erkan, "Osmanlıların Son Döneminde," 122; Tellioğlu, *Filistin'e Musevi Göçü*, 251-60.

[37] عبد العزيز محمد عوض، "نشأة الاستيطان الصهيوني في فلسطين 1831 – 1914"، المجلة التاريخية المصرية، مج 21 (1974): :257

Erkan, "Osmanlıların Son Döneminde," 98.

الأراضيَ في فلسطين من ناحية، ولم يكن هناك سجل أرشيفي يفيد بأن السلطان وسلطاته المركزية هجّرت وأخرجت اليهود عمومًا من فلسطين[38] من ناحية أخرى.

لا يمكن إغفال موضوع شكاوى أهالي فلسطين للمركز من انتهاكات اليهود، ولكن تتبع تنفيذها بدا محدودًا. خاصة حينما ننظر في الطرق "الخبيثة" والمشاكل القانونية المفتعلة والأخرى المتعلقة بتعقيدات القانون في تمرير ملكية الأراضي لليهود[39].

ما ينبغي لفت النظر إليه في موضوع المركز هو **الاضطراب تجاه فهم الوضع في فلسطين**؛ فهو –باحتمال كبير– ناتج عن تضارب العمل بالإجراءات الحاسمة؛ وهذا قد يكون بسبب ضعف الدولة وعلاقة ديونها مع الدول الأوروبية من جهة، إلى جانب أنه لا يمكن إهمال حقيقة حيازة اليهود المجنّسين عثمانيًا والمحتمين بظلّ القنصليات لحقوقٍ حصّلوها مع الزمن في فلسطين ولو على مدى محدود من ناحية أخرى؛ مما أسهم في مراكمة تشكّل مجتمع يهودي بالتدريج في فلسطين منذ 1882 وحتى 1904، وهو ما أظهره إحصاء سكانيّ غير دقيق لمهاجري اليهود إلى فلسطين؛ مما يعدّ مؤشّرًا على تفشي الفساد في الإدارة المحلية إثر حيازة اليهود المهاجرين جنسية عثمانية إما عن طريق تزوير وثائقهم أو عدم تسجيلهم كأجانب مهاجرين إلى فلسطين.

لكن ألا يمكن إغفال مخالفة أوامر المركز من الطرف المحلّي لدواعي عديدة[40]؟ بالإجابة عن سؤال هذا المطلب، يُمكن القول بأن الحديث عن إجراءات منع الحكومة العثمانية لوجود اليهود في فلسطين أو طردهم منها كليًّا لن يتم فهمه جيدًا إذا ما نُزِع عن السياق العام للأحداث السياسية والظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية المحيطة بالدولة آنذاك، وهذا ما سيتضح في المطالب القادمة.

المطلب الثاني: ماذا عن تغيير متصرفي القدس؟

درس إحسان صاتيش في بحثه سِيَرًا مختصرةً لمتصرفي القدس[41]، ويمكن تركيز النظر على ثلاثة متصرفين ذكرهم، الأول: رؤوف باشا، الذي حكم متصرفية القدس اثني عشر عامًا (1877–1889) وهي أطول مدّة شغلها متصرّفٌ للقدس، أما الاثنان الباقيان فكان لكل منهما فترة ضئيلة بعده لم تتجاوز سنة ونصف لكلّ منهما، وهما رشاد باشا (1889–1890)، وإبراهيم باشا (1890–1891)[42].

من المحتمل القول: إن المتصرّف رؤوف باشا دامت فترة مسؤوليته الطويلة لتحركه ضد تلك الهجرات ومن هنا لم يكن المركز بحاجة لعزله، بينما عَزَل الاثنين الآخرين بناء على شكاوى الأهالي من جهة، ولوجود مؤشرات

---

[38] تللي أوغلو، "الهجرة اليهودية" 125؛

Mandel, "Ottoman Practice", 33; Erkan, "Osmanlıların Son Döneminde," 161-62.

[39] تللي أوغلو، "الهجرة اليهودية"، 135.

[40] ولإحصاء تقريبي يُنظر:

Erkan, "Osmanlıların Son Döneminde", 118; Tellioğlu, *Filistin'e Musevi Göçü*, 182, 183.

[41] İhsan Satış, "Kudüs Mutasarrıfları 1841-1902," *Tarih İncelemeleri Dergisi* 30, no. 2 (2015): 545-72.

[42] للنظر في جدول متصرفي القدس:

David Kushner, "The Ottoman Governors of Palastine, 1864-1914," *Middle Eastern Studies* 23, no. 3 (1987): 277.

على الآخرين كانا يدعمان تلك الهجرات –جهالة أو عمدًا– بشكل واضح، من خلال الفساد والتواطؤ وتسهيل بيع الأراضي لليهود، والسماح ببناء المنشآت المرتبطة بالجمعيات الصهيونية، في حين أن علاقة رؤوف باشا كانت متوتّرة مع اليهود[43].

وفي فهم محاولة سبب عزل الوالي رؤوف باشا يمكن الإشارة –استنادًا للأرشيف– إلى أنه كان نتيجة لنزاعات "**ذاتية**"[44] وخلافات مع أسرتي الخالدي والحسيني، اللتان اتفقتا على تقديم شكوى ضدّه لدى الحكومة المركزية[45]، إلا أن عريضته الأخيرة تؤكد أنه هو من أراد الاستقالة من منصبه، حيث يُفهم منها أنّه يريد "**الحفاظ على شرفه**"[46].

إن تولي رؤوف باشا لمنصبه مدة اثني عشرة سنة، تبيّن أنه ضد التحركات الصهيونية في فلسطين، وأنّه لم يُعزل على خلفية توتّره مع اليهود، وما يؤكد هذا الأمر، أن من تولى منصب متصرفية القدس بعده، أي رشاد باشا وإبراهيم، عُزِلا بسبب سلوكهما الفاسد حين كثُرت الشكاوى ضدهما ضمن فترة قصيرة.

يصعب الحديث عن قضية إبقاء المركز على متصرف يساعد التحركات الصهيونية خُفية وبـ"ذكاء"، لأن الشكاوى كانت كفيلة بخلع كل من رشاد وإبراهيم مثلًا بعدما بلغت مبلغها، نظرًا لدعمهما تلك الأنشطة بفجاجة، ومن ثم عُزِلا، كما يصعب الحديث عن ادّعاء الإبقاء على رؤوف بوصفه "أكثر ذكاء" منهما في دعم الأنشطة الصهيونية؛ حيث يتوجب استحضار دليل قوي على هكذا أمر.

يُمكن هنا التساؤل عن رأي علي أكرم –متصرف سيأتي في فترة لاحقة (1906–1908) ضمن فترة قصيرة– حول بذله جهودًا مضنية في محاربة الفساد وهجرة اليهود أيضًا، حيث خُلع بسبب ذلك، ومن هنا قد يكون كل من إبراهيم باشا وأحمد رشيد بك (1904–1906) السابقين له دور في دعم تلك الهجرات، إلا أنه لا يوجد إثبات قوي على تواطؤهما مع اليهود أو فسادهما.

من هنا يُفهم أن عملية تعقب الفساد الإداري في النظام العثماني لم تكن تحت جهاز منظم خاص، مثل تعقّب جدوى التذكرة الحمراء التي أُصدرت للحد من زيارات الحجاج اليهود –دون منعهم– ومن أخلّ بشروطها،

---

[43] حول علاقة رؤوف المتوترة مع اليهود يُنظر: إلهام جبر سالم شمالي، "النشاط الاستيطاني اليهودي في فلسطين قبل عام 1901"، مجلة البحث العلمي في الآداب، مج 5، عدد 19 (2018): 443؛ مراجعات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قراءة في كتاب "موقف الولاة والعلماء والأعيان والإقطاعيين في فلسطين من المشروع الصهيوني (1856–1914)"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 94 (ربيع 2013): 189؛ Neville J. Mandel, "Ottoman Policy and Restriction on Jewish Settlement in Palestine: 1881-1908: Part I," *Middle Eastern Studies*, vol. 10, no. 3 (Oct. 1974): 324;

وحول نسبة تعداد مانحي الأراضي للحركة الصهيونية (والتي تؤثر بطبيعة الحال على المنشئات الصهيونية بطبيعة الحال) ضمن فترة طويلة (1878–1936) يُنظر: مناع، تاريخ فلسطين، 222.

[44] BOA. İ..DH.., Dos:1004, Göm:79314.(6-Ekim-1886).

[45] محمد عيسى صالحية، "سياسات وإجراءات علي أكرم بك (متصرف القدس) حيال الهجرة والاستيطان اليهودي في مدينة القدس 1906–1908"، عالم الفكر، مج 38، عدد 4 (2010): 133، 146.

قد لا يكون هذا الخلاف مع الأعيان المحلية بالضرورة يعني دعم الوجود اليهودي. ومن أجل النظر بشكل دقيق في موقف الأعيان المحليين تجاه الوجود اليهودي، انظر: نائلة الوعري، موقف الولاة والعلماء والأعيان والإقطاعيين في فلسطين من المشروع الصهيوني 1856–1914 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012)، 319–330.

[46] BOA. ŞD., Dos:2276, Göm:64.

وهذا له دور في جدية متابعة الأمر.[47] ومع ذلك قد يكون لـ"علي أكرم" آراء مخالفة لأفكار الحرية –التي برزت بعد إعلان الدستور– في مكان له حالته الخاصة والفريدة ذات الطابع المتنوع مثل فلسطين، ومن ثم قد يكون له دور في إزاحته عن متصرفية القدس من طرف الاتحاديين، نظرًا لتوافقه مع السلطان عبد الحميد المخلوع، ولكونه أصلًا من مريديه السابقين والعاملين في قصر "يلدز" سابقًا، فخُلع من المتصرفية مع من خُلع من زمرة السلطان بطبيعة الحال؛ حيث إن ذلك كله وارد إلا أنه يحتاج تحقيقًا منفردًا.

خُلِع المتصرف أحمد رشيد بك إثر شكاوى عديدة، إلا أن السؤال الأهم، هل كان عزله على خلفية الديون التي حصّلها من البنك اليهودي في القدس؟ لقد دافع أحمد رشيد بك عن نفسه، كما أنه انتقل لوظيفة أكثر مسؤولية ومنفعة[48] فيما بعد. ومن الجدير التوقف عند مسألة كتابته برقيات توضح منعه اليهود الأجانب من تملّك الأراضي لنواحي القدس، في تقاريره المطولة المرسلة للمركز[49]، للتساؤل: هل كانت تلك التقارير احتيالاً؟ من المؤكد أنه يصعب تحديد ذلك؛ حيث كانت تقارير المتصرف القوي الأخير علي أكرم بك مخاطبًا الباب العالي أيضًا لافتة للانتباه، وقد عُزل هو الآخر على خلفية شكاوى ومؤامرات وتأثير رياح التغيير التي أعقبت إعلان المشروطية[50].

يشير ماندیل إلى إجراء غاية في الأهمية، وهو أن السلطان والإدارة العثمانية –القصر على وجه التحديد– باتت تعيّن متصرفي القدس من رجال القصر تحديدًا، بعد انتقال الصهيونية من الفكرة إلى الحركة بعد مؤتمر بازل[51]، وهذا قد يكون مفيدًا في شيء واحد، وهو تقريب الثقة في الخبر عن أحوال القدس ومحيطها لدى القصر –برأي الباحث– ولكن وفق ماندیل فهو لم يفد الدولة شيئًا؛ إذ إن الفساد كان يطال كل شيء حتى القصر الحاكم، يضاف إلى ذلك أن هؤلاء لم يكونوا ذوي تجربة وخبرة في الحكم المحلي في الأطراف، خاصة في منطقة شديدة التعقيد مثل القدس وما حولها.

---

[47] تعتبر "التذكرة الحمراء" من أشهر الإجراءات التي اتّخذتها الحكومة العثمانية للحدّ من تواجد الهجرات اليهودية إلى أرض فلسطين، وتُمنح للحاجّ أو الزائر اليهودي عند وصوله معابر الحدود العثمانية بحيث تُستبدل بوثيقة السفر أو جواز السفر وتكون مدّتها من عدة أسابيع إلى ثلاثة أشهر كحدّ أقصى، يُنظر:

Tellioğlu, *Filistin'e Musevi Göçü*, 114-15.

[48] يتضح هذا عبر منحه أوسمة التكريم في سنة عزله، انظر (BOA. BEO., Dos:2875 Göm:215601.)، ثم ليُعيّن واليًا على مناستر في مقدونيا (BOA. BEO., Dos:2952 Göm:221361)، وهو وفق ماندیل من أفسد موظفي القصر المعينين في متصرفية القدس، يُنظر:

Mandel, "Ottoman Practice", 36.

وهذا يُعطي فهمًا لطبيعة تعامل السلطة مع متصرف مُعين في القدس وُجدت شبهات حول تورّطه مع الوجود اليهودي في فلسطين؛ وبالتالي ماهية وعي السلطة تجاه المتساهلين في هذا الموضوع.

[49] BOA. DH.MKT., Dos: 2620, Göm:62,Lef:5 (sayı:7)

[50] Mandel, "Ottoman Practice," 39.

وبشأن آراء علي أكرم يمكن النظر في بحث صالحية –المذكور مسبقًا– المطوّل حوله.

[51] Mandel, "Ottoman Practice," 36.

المطلب الثالث: الهجرات اليهودية في ظلّ العلاقات الدبلوماسية

تعرّض القيصر الألماني وليهام الثاني لمطالب هرتزل في الهجرة، ولكن أحاديث القيصر لدى السلطان لم تثمر، بل تردد في تكرار طلباته لأنه شعر بانزعاج السلطان، وخشي على تفسّخ العلاقات العثمانية– الألمانية[52]، التي كان كل جانب يشدّها لصالحه كالحبل؛ وهذا يدل على عدم نيل "المسألة اليهودية" الأولوية لديهما آنذاك، وهذا يعني قلّة تأثير الحركة الصهيونية لدى الحكومتين العثمانية والألمانية، خاصة مع ازدهار العلاقات بين الدولتين مع تقلّد عبد الحميد الثاني عرش السلطنة، وذلك نقيضٌ للجهود التي أظهرتها دولة بريطانيا مبكّرًا في دعم الهجرة اليهودية، واستمرت في دعم "المسألة اليهودية" مع تدهور العلاقات العثمانية–البريطانية، خاصة مع كره عبد الحميد الواضح للإنكليز؛ وبالتالي تكوّنت لدينا معادلة معقدة، وتعدّ العلاقات الدبلوماسية والاستيطان اليهودي والاستعمار المنتشر على الأراضي العثمانية متغيرات لهذه المعادلة.

يبدو أن تركيز بريطانيا على دعم اليهود ناتج عن دعم روسيا للمواطنين العثمانيين الأرثوذكس، والذي يقابله دعم فرنسا للمواطنين الكاثوليك، فكانت بريطانيا تبغي دعم البروتستانت ولكن لمّا لم تستطع التبشير بهذا المذهب تمامًا، استبدلت بهم الدروز، إلى جانب تبنّيها المسألة اليهودية إلى حدّ ما، أي أنها وجدت مرادها في اليهود، وتبعتها بقية الدول في تركيز الجهود على ادّعاء حماية اليهود أيضًا، وهكذا صاحب بالتدريج تشكّل غير مقصود وتشكيل مقصود للوعي بالصهيونية أوروبيًا، ومن ثم لا شك أن القوى الاستعماريّة لها دور بارز في دعم واستثمار هذه الهجرة أيضًا.

رفض مجلس الوكلاء (الوزراء) العثماني توطين يهود روس شرق الأناضول، وجاء هذا الرفض على خلفية نقاش دار بين السلطان عبد الحميد والحاخام باشي –رئيس اليهود في الدولة–[53] حيث اقترح السلطان على وزرائه هذا الطلب ليواجه باليهود روسيا "كشعب وظيفي" ولكن الوزراء رفضوا الطلب! فهل لهذا الرفض دلالات على ذهنية الوزراء وطريقة تفكيرهم حول قضية فلسطين وتوطن اليهود فيها؟ من الوراد أن يكون ذلك حقًّا، ولكن هذا يفتح بابًا آخر وهو موالاة أو معاداة الوزراء للدول الغربية وروسيا، ودوره في التأثير على هذه المسألة، ومن الممكن أيضًا مناقشة هذا الأمر على أن إعطاء أراض من فلسطين الجغرافية لليهود كانت أشبه بمسألة "أمن قومي" –بلغة اليوم–. وهذا يعني أن الفتن التي اشتعلت في الأناضول بين الأرمن والقبائل الكردية قد تؤدي لنوع من هذه المطالب للأرمن في حيازة أرض لهم وإشعال مطالبهم التاريخية في الأناضول كذلك.

تبيّن أن التناقضات في الإجراءات كانت سببًا في تشتيت جهود الدولة واضطراب تنظيمها في سبيل الحد من هيمنة اليهود، مما أدى إلى فشلها[54] ومع ذلك كانت الأراضي التي حصّلوها مع نهاية عام 1900 هي نحو 196 ألف دونم، وقد ارتفعت إلى 300 ألف دونم مع 1909، بمعدل إحصاء سكّاني غير دقيق يصل إلى ما

---

[52] لم تتبنّ ألمانيا ومن وراءها القيصر دعم تحركات الهيكليين الألمان فضلًا عن عدم دعمها لمطالب أوليفانت من جانب بسمارك أو مطالب هرتزل من طرف وليهالم مثلًا، انظر: مناع، تاريخ فلسطين، 190، 233؛

Erkan, "Osmanlıların Son Döneminde," 103.

[53] Büşra Barin, "The Ottoman Policy towards Jewish Immigration and Settlement in Palestine: 1882-1920" (Yüksek Lisans Tezi, Orta Doğu Teknik Üniversitesi, 2014), 49.

[54] عبد العزيز محمد عوض، "هجرة اليهود إلى فلسطين وموقف الدولة العثمانية منها 1874 – 1914"، مجلة كلية الآداب، مج 3 (1974): 173.

بين 40 و60 ألف. يقابله حيازة السلطان لنحو 832.222 دونم لملكه الخاص حتى يتم الحسم في مسألة التلاعب في بيع الأراضي. وهذا قد يحسب لصالح الوعي بالقضية الفلسطينية أو خطر المسألة اليهودية فالصهيونية.

ويمكن فهم مدلول الوثائق التي تحاول نقل توطين اليهود نحو الأناضول، ومثلها إلى بلاد الرافدين ومقدونيا[55] أي إبعادهم عن البيئة الفلسطينية في هذا السياق أيضًا، ولكن عندها يمكن التساؤل: ما الذي يمنعهم من الانتقال من بلاد الرافدين وغيرها إلى فلسطين؟[56]

تبيّن من محاولة أوليفانت الثانية عام 1882 أن نظرة السلطان ورجاله كانت أكثر توجسًا منه، وبدا أنه وقع في حيل الدولة ومماطلتها، كما فعلت الدولة فيما بعد مع هرتزل، حيث تلقّى النتيجة الرافضة ذاتها، إذ رضي بعد مدة طويلة أن يجلس مع السلطان على وليمة عشاء، فعرض كل ما لديه، ورحّب السلطان بكل ما جاء به وهداياه، ولكن بعد مدة جاءه الجواب سلبيًّا عبر وسطائه، ومنهم وزير الخارجية "سافا باشا"، مما جعله يبغض إستانبول[57].

لعل مقولته أمام السلطان على مائدة العشاء: "**لمنع حصول دولة داخل دولة يتوجب إخضاع الهجرات اليهودية المنظمة تحت جمعية نسميها 'الشركة العثمانية لتوطين المهاجرين في فلسطين' في ظل القوانين العثمانية**" سبّبت التوتر لدى السلطان الشكّاك، ومن ثم جاءه الجواب فيما بعد باسم الحكومة بأنه "**منعًا أن تكون هنالك 'دولة داخل دولة' فإننا نظن برفض السلطان لهذا الأمر!**" وكأنه أخرج "حبة الفول من فمه"، أو أنه لم يعرف كيف يطرح قضيته أمام السلطان، وهذا الأمر سيتكرر مع هرتزل، إذ سينتظر سنوات حتى يلتقي بالسلطان، وعند اللقاء سينال الوعود والمماطلة، وبعدها يتم التدقيق في أمره، ليُستدعى مرة ثانية في العام ذاته أي في 1902[58]، ويتلقى الرفض ذاته.

ينبغي التنويه إلى أنّ المرة الثانية التي تقدم فيها أوليفانت كانت أثناء فوضى احتلال بريطانيا لمصر (1882)، وقد سبب له هذا الأمر الإحباط، كمواطن بريطاني، كون الحكومة باتت تُظهر عدم تفرّغها له كي يلتقي مع أفرادها أو حتى يكرر لقاءه بالسلطان.

نظرت الدولة العثمانية –وفق بوزبينار– لمسألة انتقال اليهود من بُعد خارجي –حيث إن الداخلي متعلق بمسألة الأرمن خوفًا من تشكيل حكم ذاتي–، أن الهجرة ليست سوى مشروع بريطاني واضح، ومن يقدمه هو

---

[55] Barin, "The Ottoman policy," 104.

[56] ولأجل الإحصائيات انظر: شمالي، "النشاط الاستيطاني"، 442؛ عوض، "هجرة اليهود إلى فلسطين"، 158؛ مناع، تاريخ فلسطين، 209، 228، 231، 237؛ وكذلك:

Catherine Nicault, "1917: Kutsal Şehir İçin Yeni Efendiler," *Kudüs 1850-1948: Osmanlılardan İngilizlere: Ruhani Birliktelikle Siyasi Yırtılma Arasında*, ed. Catherine Nicault, çev. Estreye Seval Vali (İstanbul: İletişim, 2001), 20-21; Erkan, "Osmanlıların Son Döneminde," 118, 157, 167.

[57] وتشير الوثيقة (BOA. HR. TH., Dos: 35 Göm: 38) إلى الكثير من أسباب الرفض، هي في مجملها أسباب سياسية بمعنى أنها لا ترفض الوجود اليهودي تمامًا بقدر ما أنها ترفض صناعة فوضى من التجمع في منطقة لا تحتمل التجمع مع إقرار وزير الخارجية بأن إعمار [اليهود] للمنطقة مطلوب، ولكن اللحظة لم تحن الان بالنسبة إليه، وهذا بالطبع في منطقة البلقاء التي ركّز أوليفانت عليها في مطالبه.

[58] Buzpınar, "II. Abdülhamid Döneminde Filistin'e," 82.

بدرجة أولى هذا المواطن البريطاني، ومثله من داعمي "المسيحية الاستعادية" ومحبّي صهيون، والتي ستشكل قاعدة للصهيونية فيما بعد.

وهنا ينبغي عدم تضييق النظرة للقضية الفلسطينية على أنها متعلقة بالمسألة اليهودية فقط عند الحديث عن وعي الإدارة العثمانية بها، بل يجب استحضارها في إطار البُعد والهيمنة الإمبريالية[59]، وخصوصًا عندما نتعرف إلى توغل بريطانيا في عهد عبد الحميد في كل من اليمن وقبرص ومصر.

فالنظرة للقضية الفلسطينية تتأثر من وجهة نظر الدولة وفق جهتي، **الأولى:** سلبًا، في عدم جرأة المساس باليهود كرعايا لدولة علاقتها متوترة مع الدولة العثمانية[60]، **والثانية:** كون الخطر الإمبريالي هو الذي يخطف أنظار الدولة عن خطر هجرة "حفنة" من اليهود مع "جبال" من الذهب لسداد ديون الدولة، وهو العرض الذي لم يتفرّد به هرتزل بل قدّمه روتشيلد أيضًا. وبالطبع لم يتم إخراج اليهود ولم يتم نيل ذهبهم أصلًا والناظر في ديون الدولة يفهم مدى التشابك الدولي فيها واستحالة تصديق سدادها بسهولة.

يبذل أوليفانت جهودًا في دعوته الثانية لدى المبعوث الأمريكي والاس في إستانبول، الذي لا يصل –هو الآخر– لنتيجة سوى أنّه سيجلب له جوابًا حول المهجرين اليهود من حرب روسيا أو غيرها ممن وفدوا إلى الإمبراطورية العثمانية، بغية توطينهم في الأناضول والروملي، ثمّ يصله الجواب من الصدر الأعظم سعيد باشا بشكل نهائي وواضح على يد هذا القنصل: "**يُمنع على اليهود الاستيطان في كل من سوريا وفلسطين**"، وهي الفترة التي أصدرت الدولة بشكل رسمي قانون منع الهجرة عام 1882، أي أن تجربة السلطان ودولته وإدارته تزداد مع الزمن قناعة بخطر المشروع الصهيوني والهجرات اليهودية، كما يبدو من هذه المحاورات، كما أن السلطان أراد تحديد مطالب أوليفانت بشكل "**واضح وصريح**"[61] كي تتخذ الدولة الموقف الصريح منه، ولكن لم يبد أن المسألة مرتبطة بدرجة أساسية بنوع من شاعرية تجاه فلسطين بقدر ما أنها كانت التوجّس من خطرٍ استعماريٍّ قادم. وهذا يعني أنّه لا يمكن تحييد العلاقات الدبلوماسية عن المسألة اليهودية وعلاقة وعيها لدى البيروقراطية العثمانية بالتأكيد.

المطلب الرابع: تضارب الإجراءات

كما تقدّم بدا أن هرتزل يتماشى مع ما رسمه أوليفانت (نظريًا) وكذلك مع البارون إيدموند دي روتشيلد (عمليًا) في التعامل مع أرض فلسطين[62]. وأن هرتزل لم يختلف في مطالبه لدى الحكومة العثمانية إلا بأنه أصرّ بهدف منح الشرعية لتواجد اليهود في فلسطين رسميًّا، وعدم الاكتفاء بمجرد الوجود وتنظيم الهجرات، لأن الهجرات كانت قائمة بالفعل رغم أنها كانت بنسب ضئيلة مستمرة وأنها حوربت من قبل الحكومة بإجراءات مهلهلة.

يمكن تفسير طلب هرتزل على أن الإجراءات كانت بالفعل تحدّ من الهجرات اليهودية ووقفت عقبة في طريقها، لذلك كان يصرّ على توسعة الأمر خدمةً لليهود، هذه بالضبط نقطة التضارب حول التعامل مع "أرض

---

[59] عوض، "هجرة اليهود إلى فلسطين"، 156، 161؛ (Tellioğlu, *Filistin'e Musevi Göçü*, 251-60).

[60] حول روسيا مثلًا انظر: صالحية، "سياسات وإجراءات علي أكرم"، 143.

[61] Buzpınar, "The Ottoman Response," 281-82.

[62] حول جهود إيدموند دي روتشيلد في رفد مستوطنات اليهود وتدويرها لشركة صهيونية أخرى انظر: مناع، تاريخ فلسطين، 230، 333.

فلسطين"، من حيث إنها: تضارب صهيوني أولاً –أي اختلاف أسلوب روتشيلد من جهة وأوليفانت وهرتزل من جهة أخرى– يقابله تضارب إجرائي –ثانيًا– في التعامل مع أساطير تهجير اليهود إلى فلسطين بشكل مختلف، أي تعامل السلطة العثمانية بشكل مختلف معهم فهي لم تعامل روتشيلد الذي كان سببًا رئيسًا في انتشار اليهود والأراضي المملوكة لهم التي تمّت الإشارة لها مسبقًا بالطريقة الراديكالية التي عاملت فيها ثيودور هرتزل.

بدا فشل كل المحاولات العملية التي قامت بها الصهيونية الحازمة بقيادة هرتزل أدت إلى اتباع مذهب روتشيلد في استمرار زحف اليهود بما أسماه حاييم وايزمان (Chaim Weizmann) بالصهيونية العملية أو التوفيقية، نرى دايفيد وولفسون (David Wolffsohn) خليفة هرتزل أجرى علاقات شبه دبلوماسية مع الحكومة بعده في تأسيس "الشركة الإنكليزية الشرقية المصرفية للتمويل" (Anglo–Levantine Banking Company) في إستانبول[63]. لتبتدئ بعده خطوات لشركات مختلفة وبنوك كما يشير عوض لعمليات أكثر تطورًا من الاستعمار عبر البنوك المختلفة والتحركات الجماعية المنظمة وإصدارات القوانين الداخلية والشركات التي تتنوع أفرعها في الشام[64] والتي تنظم علاقة اليهود بالأرض في التحضير لفترة الهجرة الثانية لما بعد مؤتمر بازل 1897.

ويعزى التضارب في الإجراءات بسبب الفساد أو الوعي غير التامّ بالقضية الفلسطينية، والذي ينشئ حسّ محاربة الفساد أو توقيف الهجرة كما حصل مع جمال باشا الأكثر تشددًا بعد انفراط عقد السياسية والدبلوماسية ونشوب الحرب[65]. كذلك يُفسّر التضارب بالعجز الذي لا يستطيع عبره مقاومة من يقف خلف تلك التحركات ألا وهي الإمبريالية ومصالح الدولة العثمانية معها[66]. ويُفهم ذلك عبر قراءة نتيجة مشابهة لدى كل من عوض وتللي أوغلو في أن المستعمرات تبلغ العشرات وسكانها بالآلاف عبر فترات الهجرة المختلفة[67]. مع تشديد عوض على مقاومة الحكومة العثمانية بكافة الوسائل لهذه الهجرة، فيما يشير تللي أوغلو –بلغة ممتعضة– أن الحكومة لم تبذل الجهود اللازمة في سبيل ذلك[68].

ويُفسّر التضارب على أنّه ناتج عن ضغط الدول الأوروبية على الحكومة العثمانية في الإجراءات[69]، مما يفسر أنها لم تتشدد في انتقال الأفراد والجماعات الصغيرة، بينما تشددت في تطبيق إجراءات المنع بحق الجماعات الكبيرة فقط، وهذا قد يفسر سبب تزايد عدد اليهود باضطراد بنسب ضئيلة خلال هذه الأعوام (1876–1904)

---

[63] Buzpınar, "II. Abdülhamid Döneminde," 82-83.

[64] عوض، "نشأة الاستيطان الصهيوني"، 265–267.

[65] عوض، "هجرة اليهود إلى فلسطين"، 173. شهدت إجراءات الحكومة العثمانية تمييزًا بين مواطني دول أوروبا اليهود في الاستيطان بشهادة رئيس الشرطة في متصرفية القدس محمد فوزي بك صديق المتصرف علي أكرم في: صالحية، "سياسات وإجراءات"، 142. حيث يفعل مثل ذلك جمال باشا أثناء الحرب العالمية الأولى في التشديد على مواطني الحلفاء في فلسطين والشام.

[66] عوض، "نشأة الاستيطان الصهيوني"، 272؛ وحول تقييم الهجرة اليهودية في ظل منظور استعماري انظر: مناع، تاريخ فلسطين، 216.

[67] عوض، "نشأة الاستيطان الصهيوني"، 274.

[68] تللي أوغلو، "الهجرة اليهودية"، 134.

[69] عوض، "هجرة اليهود إلى فلسطين"، 162.

وانفجارها لتصل أضعافًا مضاعفة مع ظروف الحرية وإعلان الدستور ومن ثم الحرب العالمية الأولى ونتائجها الكارثية، وبالتأكيد أثر الدبلوماسية العثمانية على تلك الهجرات قبل وبعد السفربرلك[70].

من أمثلة التناقضات كذلك في الإجراء هو إنشاء أول مبنى بنكيّ عام 1903 تابع للحركة الصهيونية على الإطلاق في القدس، بحيث قُدم طلب إنشاؤه عام 1898 ورُفض، ويبدو أن زيارات هرتزل المشبوهة لها دور في الرفض، ثم كان سبب قبول إنشائه "**بشرط أن يُجري معاملات تجارية فقط**" وكان ذلك بضغط بريطاني على القصر[71].

سيسبب هذا البنك العديد من المصائب على الدولة، إذ سيضطر متصرف القدس عثمان كاظم بك أن يستدين منه، ومثله المتصرف التالي أحمد رشيد بك، ليس لجيبه بل يستقرض المال بغية تسديد الضرائب المُطالب بها بضغط من الباب العالي[72]، وهذا الأمر له "محاذير"، ومثل ذلك يمكن ملاحظة تواجد مؤسسة تدعم الوجود اليهودي في فلسطين عبر رئيس مستشفى روتشيلد في القدس أحد أصدقاء هرتزل[73]. ولا يمكن التغاضي عن وجود فرع إستانبول للجمعية الصهيونية العالمية المذكورة برئاسة إسحاق فرناندز (Isaac Fernandez) والتي كانت تُجري في بعض الأحيان المحادثات شبه الدبلوماسية حول هذه المواضيع[74].

كما يُعزى الفشل في إجراءات الحكومة في ضعف التنسيق بين أقسام الدولة المتعلقة في هذا الأمر[75]، إلى القرارات الجذرية التي أريد القيام بها عام 1900 من خلال منع كافة اليهود من دخول الدولة، وهذا أدى إلى نوع من الرفض الحتميّ والمتشدد[76] من الدول العظمى[77]، مما يتضح وجود نوع من الفشل في اتخاذ القرار إلا على صعيد ضيق، وتشديد الخناق على الدولة وبالتالي استمرار الهجرات إليها[78].

المطلب الخامس: هجرة اليهود والقصر الحاكم والرأسمالية الغربية في المشرق العربي

كما أُشير سابقًا أنه لم يُمنع الحجاج اليهود من دخول فلسطين –وهذا أهم مدخلهم إليها– بالخصوص لمّا يُعرف ارتباطهم بالدول الغربية التي في عنق الدولة العثمانية امتيازات لها. يضاف أيضًا من أسباب الفشل كون منطقة فلسطين لم تكن تحت إدارة موحدة فهي مقسمة بين ثلاثة أقاليم ولاية سوريا وولاية بيروت بعد 1888 وسنجقي عكا ونابلس شمالًا المرتبطة بهما وكذلك الأهم متصرفية القدس في الجنوب؛ وهذا سبب اشتغال اليهود على خرق القوانين وإعمال الرشوة –والقابلية لها– في الهيكلية العثمانية.

---

[70] مصطلح "سفربرلك" (seferberlik) يعني حرفيًا النفير العامّ أو التعبئة العامّة ويُطلق كذلك على الحرب العالمية الأولى (1914-1918).

[71] Mandel, "Ottoman Practice", 39.

[72] Ibid.

[73] Mandel, "Ottoman Policy," 318.

[74] Ibid., 314.

[75] Ibid., 325.

[76] Ibid., 319.

[77] Ibid., 327.

[78] مناع، تاريخ فلسطين، ص 236.

هنالك سيرورة، وهي أن اليهودي يأتي حاجًّا أو زائرًا غير نظاميّ، ثم يرتبط بالقنصلية الأجنبية، ثم يبدأ العمل غير القانوني، ويتلوه المشاكل والأزمات التي تصل إلى مسامع القنصليات التي تشتكي بدورها لإستانبول والباب العالي وقصر يلدز، وهنا تتحول قضية الحج وزيارة بضعة عائلات إلى مفاوضات ترتبط بقضايا دولية وإقليمية مما يضطر الحكومة العثمانية للتهدئة ويثبط استنفارها في إنفاذ قوانين المنع والحد من الهجرة.

أشار ماندل إلى أن الاستيطان ابتدأ بالتجمهر في القدس ونواحيها، ولكن بعد مؤتمر بازل وعلى إثر شكوى مفتي القدس محمد طاهر الحسيني، فقد تم تقليص بيع الأراضي في القدس، ولكن لأمد، مما اضطر اليهود للعب على وتر شراء الأراضي في مناطق فلسطينية لا تقع تحت سطوة متصرف القدس، أي في الشمال الفلسطيني، وبعدها نقلوا جهودهم ناحية الجنوب[79].

كان قانون تمليك الأجانب للأراضي الصادر عام 1867 وتطبيقه الدور في فتح الباب على الدولة أمام هكذا تصرفات، مثل عدم فهم القانون أو عدم وجود خبرة للمتعاملين به من جهة، وكذلك التحايل عليه من قبل اليهود وخبراء الحقوق والرأسماليين المتعلقين بهم من جهة أخرى، ولا شك أن المتصرف كان مسؤولًا عندما يتم تبديل الأراضي الميري (أي الحكومية) إلى ملك شخصي ثم التصرف بها.[80]

برزت المعضلة الأساسية في أن الحكومة العثمانية ومن وراءها القصر الحاكم لم يريدا خلق مشكلة "ملة جديدة" في الدولة وبالأخص عند زيادة عدد أتباع الدول الأجنبية فيها وبلغة أكثر خصوصية لما يكون الحديث عن أوروبيين. ولكن لمّا ترفض الحكومة العثمانية إقامة اليهود بالخصوص في فلسطين وسوريا فماذا يكون السبب حينها؟ بالأخص مع السماح لهم بالإقامة في مناطق أخرى؟

أفرد ماندل أسبابًا خاصة تمنع عبد الحميد الثاني المفاوضة على أراضي فلسطين[81] على رأسها سياسة الجامعة الإسلامية، ومع ذلك ممكن مشاهدة سياسة التمييز بين يهود روسيا ويهود أوروبا، وهذا متعلق بالسياسات الاستعمارية وعلاقتها بالدولة العثمانية[82]، ومثلها سياسة التمييز الطبقي بين اليهود، فكان يُسمح بوجود استثماريين وكذلك حجاج[83]، ووجود رأس مال يهودي في القدس لا يقل خطورة عن وجود رؤوس كثيرة من عوام اليهود وفقراؤهم.

تباعًا لذلك هنالك معضلة وجود يهود روسيا ورومانيا الذين كانت الدولة العثمانية تُكنّ عداوة نسبية لبلديهما خاصة، يبدو أن الدولة لم تتخيل وجود تكامل بين الدول الاستعمارية المروجة لهجرة اليهود، وهو غير موجود فعليًا فالمصالح متضاربة. وكذلك لم تتصور الدولة وجود جامع بين دعاتهم أو منظريهم، وبالفعل قد يكون هؤلاء

---

[79] وكذلك حول تحركاتهم تجاه الساحل انظر: المرجع السابق، 232.

[80] حول خلق قانون الأراضي لمشكلة مالية في فلسطين ونواحيها انظر: المرجع السابق، 193–194؛
Erkan, "Osmanlıların Son Döneminde," iv, 149; Tellioğlu, *Filistin'e Musevi Göçü*, 116, 170-72.

[81] هي منضوية تحت "الجامعة الإسلامية" وفق رأيه بالعموم لذلك لأجل عدم فتح نقاش أكثر جانبية تم التغاضي عنها. يُنظر:
Mandel, "Ottoman Policy," 321.

[82] Ibid., 322

[83] Ibid.

مثل الدول أيضًا متفرقين[84]؛ ولذلك فإنها ربطت كل جماعة يهودية بدبلوماسية دولتهم عند التعامل معهم، فمنعت تواجد يهود روسيا بشكل أكبر مما تمنع الأوروبيين.

من المعروف اشتعال أربعة حروب ضخمة مع روسيا في القرن التاسع عشر انتهت آخرها عام 1878، أي مع بدء طلبات أوليفانت بإسكان اليهود، فلا يمكن بحث موضوع الهجرة في ذهنية الدولة بلا الخوض في مسألتي نفوذ القنصليات الأجنبية في فلسطين ونواحيها، وكذلك الامتيازات الأجنبية الممنوحة عبر عقود طويلة للدول الممثلة لتلك القنصليات. أضف لذلك وجود تشعب بين يهود روسيا الذي اختلفوا عن يهود أوروبا حيث فشت في الأخريين الحس القومي اليهودي[85] مما له تأثيره على الوضع في فلسطين بالطبع.

بدا وكأن الدولة –مع فرمان التنظيمات 1839– شرعت بعمل توازن في نظام الملل وأثناء ذلك استغلت أوروبا بقنصلياتها الوضع في فلسطين، ومعه ازداد اضطهاد اليهود في أوروبا، هذا كله سبّب اختيار الوقت الأنسب والأمثل لمثل هذه المطالب والتهجير. لا ننس مسألة الأرمن[86] بعد عام 1890 والتي ستشتعل نارها وهذا يدفع بالدولة لأولوية ليس فقط للتفرغ لحل النزاع بين الأكراد والأرمن وتدخّل الدول بها، ولكن أيضًا فإنّ عدم منح الأرض لليهود سيمنع الأرمن من مثل هذه المطالب. ومثله خبرة الدولة العثمانية بوجود معارك بين الطوائف خصوصًا في بلاد الشام والتي تعيد التفكير أكثر من مرة في مسألة توطين اليهود كجماعة متجمعة، فضلًا عن أن تقيم لهم كيانًا أو وطنًا رسميًا. لذلك من المستحيل آنذاك فصل نظرة البيروقراطية العثمانية ورجالها للتوطين اليهود عن مسائل الأمن القومي هذه بالتأكيد.

هنالك عاملين لا ينفصلان ضمن حسابات السلطة المركزية فيما يتعلق بموضوع القضية الفلسطينية والمسألة اليهودية الصهيونية، **الأول** الديون الغربية المتشكلة على الدولة والرأسمالية الأوروبية تجاهها، **والثاني** هو الإمبريالية المهيمنة على قرار الدولة بشكل ما. مثلًا صداقة السلطان مع القيصر الألماني أفادته في رفض القيصر لإصرارات هرتزل، بينما عداوته مع ملك إنكلترا زادت من اشتغال الإنكليز على دعم وحماية اليهود، وكذلك استخدام اليهود كورقة للضغط على الدولة العثمانية من كافة الدول الإمبريالية.

المطلب السادس: عائلة روتشيلد والدولة العثمانية

أعلنت الدولة إفلاسها عام 1876،[87] واستمرت العلاقات رغم ذلك مع عائلة روتشيلد باستدانة أخرى تحت كفالة بريطانيا وفرنسا، بل قد يُقرأ الأمر على أنّ الدول المفلسة تثير شهية عائلة روتشيلد، وهكذا تم ربط مصير الدولة العثمانية بهما، واستمرت الدولة تعاني من الديون العامّة –من دول عديدة كما هو معلوم– والفوائد

---

[84] مناع، تاريخ فلسطين، 230.

[85] حول افتراق ثقافة يهودي روسيا عن أوروبا يُنظر المرجع السابق، 229. ولتتبع علاقة وجود اليهود بكافة الدول الأوروبية وروسيا وأمريكا عبر مؤسساتهم، يُمكن النظر في هذا الاستقصاء المطوّل (الفصل الثاني من الأطروحة):
Erkan, "Osmanlıların Son Döneminde," 33-92.

[86] صالحية، "سياسات وإجراءات"، 132، 135.

[87] Abdunnur Yıldız, "Osmanlı Devleti'nin Borçlanmasında Osmanlı Bankası'nın Rolü ve Önemi," *Elektronik Sosyal Bilimler Dergisi* 10, no. 36 (2011): 319.

المتضخمة في عهد عبد الحميد الثاني التي لم تنتهي أيضًا بإنشاء إدارة الديون العمومية (Düyun-u Umumiye-i İdaresi) كمسايسة لتنظيم الدفعات بين أصحاب المال الدائنين وكفلائهم.

ورثت عائلة روتشيلد متابعة أعمال توطين اليهود في فلسطين منذ عام 1834 مع عديل ناثان روتشيلد السير مونتفيوري، ولكن الاشتداد كان بعد وفاة رئيس وزراء بريطانيا بنجامين دي إسرائيلي (يليه في "دعم" المسألة اليهودية اللورد ساليسبوري) واشتداد الوطيس العرقي على اليهود في أوروبا مع تهجيرات اليهود من روسيا ورومانيا ومع حرب الدولة العثمانية وروسيا الأخيرة بين عامي 1878–1877؛ بحيث سببت كل هذه الأحداث مزيدًا من القلق للحكومة العثمانية، وعندها بدا جهد عائلة روتشيلد أكثر في الاستحواذ على أراضي فلسطينية مستغلًا هذا الوضع.

وبعد زيارة السير مونتفيوري لإستانبول انتقل إلى سوريا وفلسطين وتواصل مع الإداريين المحليين هنالك، وحصل اشتباهٌ به من جانبهم، أي عدم إنفاذ طلباته على مدى سنوات طويلة في زياراته لتلك البقاع "المقدسة" عام 1857 و 1866 و1875؛[88] بحيث كان الإداريين المحليين لا يعطونه الأمان بإنفاذ طلباته وفورًا كانوا يراسلون المركز، ولكنه كان يتذرع بالأمر السامي[89] الذي حصّله، وهنا أرفق متصرف القدس كامل باشا نسخة من هذا الأمر السامي الذي قدّمه له مونتفيوري[90]، والذي لم يكن أكثر من "**سماح بإنشاء مستشفى نواحي القدس**" ولم يكن محددًا كذلك[91]، فماذا يعني هذا؟

قد يكون من الخطر السماح بتحرك مونتفيوري لنيل الأراضي، وقد لا يكون له أي قيمة؛ كون نوع الأرض التي سيحصل عليها غير محدد، ذلك لأن المتصرفية بيّنت بأن ثمة "**محاذير منطوية على منحه إذن المستشفى وينبغي طي إدارتها تحت الدولة العلية**" فهذا الأمر بلا شك يحتاج تحقيق خاصّ. رغم ذلك ترِدُ وثيقة مختومة بختم قاضي القدس بشرعية عقد بيع أحمد آغا الدزدار لمونتفيوري أرضه دون أية مشاكل[92]، قد يفسر صحّة البيع ليس مجلس الإفتاء المحلي أيضًا، بل وثائق ترد من المركز تستهجن اعتراضات الطرف تفيد بوجوب "**منح التسهيلات والاحترامات اللازمة للأفندي مونتفيوري**".[93]

---

[88] ورد في شرح ترجمة رسالته المؤرخة (1 تموز/ يوليو 1855) لغة لا تفيد بممانعة إنفاذ طلبات مونتفيوري ولكن ورد معها الإشارة للمحاذير من إدارة مشفى من قبل أي أجنبي أو حتى اختيار مكان أكثر مناسبة لبناءه، يُنظر:

BOA. İ.HR., Dos:121, Göm:6042, Sayı:3

[89] ينبغي التأكيد هنا على أن تعبير "امرنامهء سامى" هو ما يُنسب للصدر الأعظم وليس للسلطان، ولكن يُفترض تعذّر قيام الصدر الأعظم بمثل هذه التسهيلات بلا علم السلطان.

[90] بشأن إنشاء المشفى وتقديمه "الأمر السامي"، وتوجسّ الإدارة المحلية منه، وكذلك يبدو أنّه تذرع بهذا الأمر السامي ليس فقط لبناء المشفى بل وأيضًا سعى بتسجيل أراضي يشتريها باسمه الخاص، وهذا الذي جعل السلطات المحلية تتوجس منه، يُنظر:

BOA. HR.MKT., Dos:199, Göm:65, lef: 2, Sayı:3, (25 تموز/ يوليو 1857)

[91] BOA. HR.MKT., Dos:199, Göm:65, lef: 3, Sayı:5

[92] BOA. HR.MKT., Dos:199, Göm:65, lef: 4, Sayı:6

وحول تفصيل لنشوء علاقة أحمد آغا الدزدار بالسير مونتفيوري، يُنظر: الوعري، موقف الولاة والعلماء، 117، 118، 196، 308، 309، 410.

[93] حول أمر التسهيل بتاريخ 3 حزيران/ يونيو 1875 (BOA. HR.MKT., Dos:879, Göm:79)، وحول تسهيلات تاريخ 22 شباط/ فبراير 1866 بشأن مباني خيرية كمشفى وكلية تدريسية في سوريا وفلسطين يُنظر: (BOA. HR.MKT., Dos:538, Göm:71).

مع عام 1898 تملّكت عائلة روتشيلد عشرات الآلاف من الدونمات من أراضي فلسطين،[94] أي بعد عام من إعلان هرتزل مؤتمر الصهيونية، وهو العام الذي خرجت فيه الدولة العثمانية منهكة من الحرب اليونانية، إذ حصل تأخر في منع البناء والتملك اليهوديين؛ هذا يعطي لمحة عن الذهنية واشتباك قضية "أرض فلسطين" بقضايا أخرى.

ذُكر أعلاه وجود أول دين لهذه العائلة في عهد عبدالحميد عام 1891 وفيه يحصل كذلك أول محادثة طلب من العائلة لدى الحكومة العثمانية لتوطين اليهود في فلسطين[95]، يعني لدينا ما يمكن تسميته بسياسة "الأرض مقابل منح الديون وليس سدادها" سواء أكانت سياسة مقصودة وتجري بشكل بطيء ودون وضوح –على خلاف ما هي مطالب هرتزل– أو قد تكون سياسة غير المقصودة وأن عائلة روتشيلد وقتها تريد التوسّع الاقتصادي فقط، وفي كلا الحالتين فالنتيجة بالطبع خطيرة على وضع فلسطين العثمانية.

استيقظت الحكومة العثمانية في فترة زمنية بدت متأخرة قد تكون نتاج عمل تحقيق مطول جدًا وإحصاء شبه تفصيلي لتمركز مستوطنات عائلة روتشيلد والنفوس القائمة فيها والأبنية والمنشآت المخالفة حتى عام 1899 في سنجق عكا (قضائيّ حيفا وصفد)[96].

ولا يقف الأمر لهذا الحد، بل تقوم الدولة برفع طبيعة التحقيقات من مجرد إحصائيات قد لا تكون دقيقة نتاج الفساد الإداري أو التحايل المُقام من طرف المستوطنين اليهود، بحيث تتخذ تلك التحقيقات في أوائل القرن العشرين طابعًا عسكريًا، ويتم دراسة مواقع تواجد اليهود والتعامل معها بنوع من الكشف الجغرافي عبر أعضاء عسكرين في هيئات التحقيق[97]. بالأخص حين يُلاحظ محاولة امتداد استيلاء روتشيلد على قلعة "عتليت" والأراضي المجاورة لها في قضاء حيفا إذ وفق إفادة رئاسة الجيش العثماني أشارت لكونها واقعة في منطقة استراتيجية تمثل "**نقطة مهمة في الساحل الفلسطيني تحوي آثارًا كثيرةً لا يجب أن يستملكها كائنًا من كان ولا سيما أن تقع بأيد أجنبية**"[98].

هنالك مفارقة كثيرًا ما تجذب الانتباه عند الحديث عن هرتزل، فكان هو المشهور الذي أراد تحصيل حقّ ما رسمي عبر فرمان سلطاني يحظى بمطالبة صهيونية لفلسطين، وذلك بمقابل سداد ديون الدولة أو جزء منها. وعند التدقيق بارتباطات الرأسمالي الكبير روتشيلد بديون الدولة العثمانية الخارجية، يقابله عدم حدّ الإدارة المركزية من توسّع ممتلكاته –رغم محاولتها بالطبع– وتصرفاته الاستيطانية في فلسطين؛ عندها يمكن فهم وهن مطالبات هرتزل بصورة أكثر دقة. أو حتى تأطيرها بجهود الرأسماليين اليهود –وإن لم يكونوا على توافق– وعدم دقة إمكانية سداد كل ديون الدولة بهذه السهولة[99]. فالدولة كانت مرتبطة بعائلة روتشيلد ماليًا، بشكل مباشر معه أو عبر

---

[94] Mustafa Balcıoğlu ve Sezai Balcı, *Rothschildler ve Osmanlı İmparatorluğu* (Ankara, Erguvani Yayınları, 2017), 318, 324, 382; Erkan, "Osmanlıların Son Döneminde," 151-57.

[95] تُراجع هوامش المطلب الثاني من المبحث الأول، ويُنظر:

Balcıoğlu ve Balcı, *Rothschildler ve Osmanlı İmparatorluğu*, 148, 180, 186.

[96] BOA, ŞD, Dos:2292, Göm: 34; BOA. ŞD. Dos:2292, Göm: 8; BOA. Y.A.RES. Dos:112, Göm: 53.

[97] BOA, BEO, Dos:1454, Göm: 109015

[98] BOA, ŞD., Dos:2292, Göm: 13,34

[99] مناع، ص235. مع التأكيد على أن رأسمالي مثل إيدموند روتشيلد كان واقعيًا؛ فلم يقدّم عروض سداد كافة الديون مثل (المثالي) هرتزل، وهو الذي يعلم جيدًا معنى عبارة "سداد كل الديون" الدعائية البرّاقة، واستحالة ذلك، فكان يعمل على العكس من هرتزل، أي يمنح الدين،

اعتباره وسيطًا في الاقتراض من دول ومؤسسات أخرى، ولا يمكن إغفال أن جلّ مستوطنات فلسطين كانت تابعة لشبكة إيدموند جيمس دي روتشيلد بالتحديد، لذلك يُفترض علم الدولة بعدم إمكانية هرتزل تبييض كافّة الديون.

يعني أن عائلة روتشيلد لعبت دور الوسيط في إقراض الدولة العثمانية من جهات ودول متعددة على صعيد، وكذلك ببيعها البضائع وكذلك إقراضها من ذات العائلة على صعيد آخر. وكما هو معروف علاقة روتشيلد بالمشروع اليهودي في فلسطين، أو لنقل "التهام وبلع" الأراضي الفلسطينية التدريجي. فهذا له دور سابق لجهود أوليفانت أو هرتزل، أو أن أفراد عائلة روتشيلد لم يعلنوا مرادهم صراحة أمام السلطات العثمانية وهذا ما جعل الأمر في صالحهم، على العكس من علاقة أوليفانت وهرتزل المتوترة بالبيروقراطية العثمانية.

المبحث الثالث: مناقشة المحيط الذهني للبيروقراطية العثمانية المرتبط بمنشأ القضية الفلسطينية (أي توطين اليهود في فلسطين)

يعود مفهوم "المحيط الذهني" إلى مناقشة المؤرخ الفرنسي فرانسوا دوس (François Dosse) لآراء مبتكر تاريخ الذهنيات في مدرسة الحوليات الفرنسية ألا وهو لوسيان فيفر (Lucien Febre) إذ يُعبَّر عنه بكلا لغتيهما كالتالي:«ليس الفرد أبدًا إلا ما يسمح به عصره و"محيطه الاجتماعي" *milieu social* ... وضع لوسيان فيفر نفسية [ذهنية] فردٍ، وهو [مارتن] لوثر، مع "المحيط الذهني" *l'univers mental* لألمانيا في القرن السادس عشر... وعلى عكس الدراسات التقليدية لم يتم تفضيل أهمية الفرد لأن لوسيان فيفر يرفض بشدّة هذا التصور للتاريخ، ولكن "المحيط الذهني" هو الذي يسود حيث يتم الالتقاء بين الطموحات الفردية والجماعية».[100]

ورغم إشكالية هذا المصطلح إلا أنّه يمكن الحديث عن حالة جماعية تختلط فيها المشاعر والآراء حول قضية معينة، ولذلك فإن الباحث فضّل استخدام مصطلح "المحيط الذهني" وغيره من المفاهيم المذكورة في الاقتباس أعلاه، بدلًا من استخدام "الوعي" الذي قد يكون مرتبطًا أكثر بالفرد بدلًا من الجماعة، وعليه استُخدم تعبير "حدود التصوّر" في عنوان هذه الدراسة –ولا مشاحة في لفظ الاصطلاح لو فُهم معناه– وذلك من أجل التعبير عن محاولة تتبّع حالة الجو العام والسائد الذي اكتنف تعامل البيروقراطية العثمانية مع حالة تهجير اليهود إلى فلسطين واختلاط هذا الأمر بكثير من القضايا المذكورة في المبحث السابق.

المطلب الأول: نحو التأسيس لطبيعة المحيط الذهني

على عكس مقولة مِهران بوياجيان، المبعوث الأرمني للسلطان عبد الحميد الثاني إلى الأراضي الفلسطينية لتقصّي وضع اليهود في أرض فلسطين، الواردة في تمهيد المقال، والتي أفادت بأن توغّل اليهود في فلسطين لن

فهي وظيفته وسياسة عائلته في التعامل مع كل الدول الأوروبية أيضًا لمحاولة الهيمنة على سياساتها العامّة في نهاية المطاف. يُنظر: (Tellioğlu, *Filistin'e Musevi Göçü*, 263).

[100] François Dosse, *L'histoire en miettes: Des Annales à la «nouvelle histoire»* (Paris: La Découverte/Poche, 2005), 80;

فرانسوا دوس، التاريخ المفتت: من الحوليات إلى التاريخ الجديد، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، 133.

يكون بالسلاح ولكن عبر الأساليب السلمية الماكرة، يأتي يوسف ضياء الخالدي، البرلماني العثماني ورئيس بلدية القدس، ليُبيّن بأنّ "**فكرة إقامة اليهود في فلسطين طبيعية وعادلة ويُعترف بحقهم في الإقامة في فلسطين، ولكنها مثالية لا تتحقق إلا بالمدافع والحرب ولا تسعى الدول الأوروبية لتحقيق هذا الأمر** [على هذه الشاكلة]"[101]. إذ تشي مقولته المتذاكية بنوع من القول المُسايس أو حتى فهم مشوّش –متناسب مع تلك الفترة– بماهية المشروع الصهيوني، والتي قد تمثّل إلى حدّ ما حالة التشوش لدى البيروقراطية العثمانية دونما تعميم طاغٍ بكل تأكيد.

بدا وكأن الدولة لم تعادي هجرة اليهود للأراضي العثمانية عامة، وإنما فقط لأرض فلسطين هذا له مدلوله لفهم معنى هجرة اليهود، ومن خلال المقابلات التي تمت بين السلطان ووسيط هرتزل نيولنسكي، ومع هرتزل فيما بعد، تبيّن أن الدولة أشارت لمجموعة من الشروط لقبول هجرات اليهود، هي أنها لا تقبل اليهود زمرًا زمرًا وإنما متفرقين في أماكن غير فلسطين، ويجب أن يقدموا إثباتًا كونهم تخلوا عن جنسياتهم الأصلية –هذا يدل على محاولة الدولة التنصّل من ضغوط الدول أجنبية في حال حصلت فتن أو تجاوزات على اليهود– وكذلك أن يدخلوا في الجنسية العثمانية بحيث بعد حيازتهم لها يصبحون مثلهم مثل بقية العثمانيين يدخلون في الجيش ونظام التجنيد، رغم ذلك هذا لا يعني أنه لم يكن يحمل محاذير.

قد تعني هذه الشروط (أننا دولة قوية ولا نخاف من انتقال اليهود فيما بعد لفلسطين لاستيطان ما وأن كافة الأمور تحت السيطرة)، ولكنها قد تعني أن الدولة أصلًا غفلت عن فكرة (اعتبار اليهود مرحلة الجنسية هي الأولى ثم يليها التوطّن في فلسطين). على أية حال، فإن هرتزل لم يقبل مثل هذه الشروط واستمر على عناده الذي جعل منه بطلًا قوميًا، رغم الجهود التي سبقته في "المسألة اليهودية" والتي تلته، أو حتى التي كانت أذكى من تصرفاته المتسرّعة، حيث استمرت جهود من سبقه في تحريك اليهود لفلسطين عبر ثلاثة عقود خلال الرسملة الامبريالية، أصحاب مؤسسات صهيونية معروفة مثل عائلة روتشيلد على سبيل المثال، وبالطبع عدم إغفال الأسباب الداخلية للدولة من الجهل والفساد والتواطؤ الذي لا ينظر لمسألة الهجرة كاستراتيجية وغيرها.

يعتبر الباحث أن المحيط الذهني قد لا يكون مرتبطًا بالضرورة بالخوف على فلسطين خصوصًا، رغم كونه مستشَعرٌ آنذاك مع حيازة متصرفية القدس وضعية خاصّة على سائر الأقاليم في فلسطين الجغرافية، ولكن هذا "الخوف على فلسطين" قد ينضوي تحت خطر فقدان أراض عثمانية أخرى مثل قبرص ومصر واليونان وغيرها في العهد الحميدي وما سبقه. ويمكن أيضًا ذكر قضية الأرمن الذين هم خطر محسوس آنذاك لا كحالة اليهود المتشتتين الذين لا ضرر من وجودهم متشرذمين على الأراضي العثمانية، وقد يتحول ضرر تجمّعهم في منطقة محددة مثل فلسطين إلى أمر داهم.

لا يمكن إغفال دلالة ندم السلطان على عدم مفاوضته هرتزل فيما بعد[102] باعتبارها لا تضع بأولويتها تواجد اليهود في أراض عثمانية مخصوصة دون أخرى. أضف لذلك نوع من محاولة استخدام الحكومة العثمانية اليهود

---

[101] مناع، تاريخ فلسطين، 234. ويضع منّاع تقييمًا لموقفه. يعتبر الخالدي سياسي عثماني تولى مناصب مهمّة في المركز والطرف ولمقولته –التي ينبغي فهمها في سياقها– مدلول في فهم هذا المبحث الأخير.

[102] Barin, "The Ottoman policy," 54.

الروس المهجّرين في توطينهم شرق الأناضول كي ينتقموا في الحرب لجانب العثمانيين ضد الروس ولكن كما تقدّم تم رفض هذا المشروع من مجلس الوزراء، لما فيه من مخاطرة.

بالنسبة لرجال البيروقراطية العثمانيين، بدا وكأن وعي الفرد منهم لمخاطر المسألة اليهودية أقلّ شأنًا، على الأقل قبل مساعي هرتزل. فعلى سبيل المثال حينما زار أوليفانت فلسطين وسوريا حيث التقى بمدحت باشا الذي "رحّب مبدئيًا بمشروعه"، وكذلك يُذكر أن ردّة فعل خير الدين التونسي تجاه هذه القضية مشابهة لردّة فعل مدحت باشا،[103] وهذا فقط بعد سنتين من تولي السلطان عبد الحميد الحكم، وهو مُتفهّم –برأي الباحث– لكون تواجد اليهود لم يكن مشتعلًا ومنتشرًا آنذاك.

لكن بعد اشتداد سطوة السلطان في الدولة فإن الوضع سيختلف وتزداد خبرة الدولة في التعامل مع المسألة اليهودية، أضف لذلك ضرورة الأخذ بالحسبان حرب القرم مع روسيا التي أثقلت كاهل الدولة بالديون والضعف العسكري. هذا كان وضع الدول العام عندما قدّم أوليفانت مشروعه بعد زياراته الميدانية مختارًا منطقة البلقاء ونهر الأردن[104] كي تكون الوطن الملائم لليهود، إذ إنّه تلقى الكثير من المماطلة، ثم وصله الجواب النهائي السلبي الرافض. بيّن أوليفانت أن وزراء الدولة كانوا بالمجمل مرحبين باقتراحه، ولكنهم كانوا في الحقيقة متأنين (متوجسّين؟) من هكذا طلب غريب[105]، أو هكذا كان رأي السفير الإنكليزي في إستانبول حينما طلب أوليفانت مساندته، ولكن السفير لم يصل معه إلى نتيجة مقبولة.

لا بد من الإشارة للجانب الذي جعل الباب العالي ينجذب لهكذا أمر في مطالب أوليفانت هو قضية "الحلم" بسداد الديون عبر رجال الأعمال اليهود، وعلى جانب آخر فإن عدم وضوح آلية عمل وهوية هؤلاء الرجال ومن يمثلون، وكون ثرواتهم مرتبطة/غير مرتبطة بدول أوروبية مع مسألة تحويل القضية إلى شيء رسمي عبر تلك الدول، وفيما إذا كانت هذه الدول ستقبل أم لا؛ فإن كل هذه الضبابية جعلت الباب العالي يتخذ موقفًا بالإجماع يوافق السلطان في الرفض كذلك، يتضح هذا بشكل جليّ عندما سيستدعي السلطان هرتزل فيما بعد، ويبدو ليس ليستمع إلى رأيه في المسألة اليهودية، بل أكثر ليفهم منه آليات تحسين الاقتصاد العثماني، ويطبّقها فيما بعد لوحده في الدولة، هنا بدا هرتزل وكانه نوع من وسيلة أو جسّ نبض لا أكثر بالنسبة للسلطان الماكر.

المطلب الثاني: تمفصل المحيط الذهني للبيروقراطية العثمانية التدريجي والنامي بالقضية الفلسطينية

قبل تشكّل الرفض الواضح والراديكالي للسلطان تجاه مطالب هرتزل في منتهى القرن التاسع عشر ومقتبل العشرين، كان التعامل مع السير مونتفيوري (منتصف القرن التاسع عشر) منفتحًا من الحكومة المركزية، ويبدو أن "أوامر التسهيلات" شديدة الاختصار –وكأنه حصل على التأييد– الواردة من المركز للطرف لم تهتمّ كثيرًا لتلك "المحاذير" التي بينها الطرف المتيقّظ والأقرب من الحدث. وفي المحصلة فإن طلبات مونتفيوري لم تكن لتأسيس الوطن ولم تكن واضحة مثل هرتزل بالطبع، وكذلك لم تبدِ الحكومة العثمانية تجاهه الحذر الذي بدا في

[103] Buzpınar, "The Ottoman Response," 265-66.

[104] عوض، "نشأة الاستيطان الصهيوني"، 256.

[105] Buzpınar, "The Ottoman Response," 266.

الوثائق التي أشارت لكل من أوليفانت وعائلة روتشيلد بمراقبة أنشطتهم ورفض مطالبهم فيما بعد، أو حتى ذاك الوضوح الذي قُوبل به هرتزل في فترة لاحقة.

لم يكن رفض طلب أوليفانت رسميّ وفوريّ ولم يُرفض على أنه لسبب وطنيّ أو دينيّ تمامًا، ولم يرفض بوضوح ولكنه عُلّق ومُوطل به ورُفض بدبلوماسية (بارعة؟). بالأخص لما وصله الداعي الواضح لسبب رفض الباب العالي مطالبه التي استمر بالدعوة لها لدى الحكومة العثمانية بين عامي (1879–1882) والتي قدّمها في لائحة طويلة حيث "**تم رفض طلب أوليفانت لدواعٍ إدارية وسياسية**"[106]. لا يمكن إغفال ما شهدته الدولة بين هذين العامين من تغيير ثلاثة صدور عِظام (أي رؤساء حكومة) وفوضى عسكرية وسياسية وهيمنة اقتصادية وكذلك مشاكل المهاجرين البلقان بكافة أديانهم.

ومثله يمكن متابعة موقف الدولة العثمانية الأكثر وضوحًا في نيسان/ أبريل 1882 إثر تواصل بين قنصل عثماني في 'أوديسا' وجماعة محبي صهيون لإسكان اليهود في فلسطين[107]، بحيث وصله الجواب من الباب العالي بالرفض وإحلالهم في مواطن غير فلسطين، وهي الفترة التي كانت فيها محاولة أوليفانت كذلك في أشد حالاتها صعوبة ورفضًا.

على صعيد آخر يمكن تحليل رفض الطرف المصري المبكر كذلك سواء بمحمد علي لطلبات مونفيوري[108] أو الخديوي على إثر طلب هرتزل في أواخر أيامه من الحكومة البريطانية الاستيطان في العريش وسيناء، يمكن تحليلها على أساس وعي مبكر أو عدم وعي الحالة العثمانية للتعامل مع ممثلي ودعاة توطين اليهود في فلسطين على أنها نوع من توجّس مالي وربط الدولة بمراقبة خارجية و"مؤامرة" استعمارية، وليس فقط الذهاب إلى حد تصور وجود قضية جادّة لليهود.

يشير ماندل إلى موضوع دقيق من وجهة نظره بحسب دراساته الأرشيفية المبنية على الأرشيف الإسرائيلي أن سياسة الدولة كانت قطعية وواضحة في مناهضة التواجد اليهودي في فلسطين، وعلى هذا النسق كانت قوانينها أيضًا، ولكن الإجراءات والتطبيق أثبتت فشلها بقدر تلك المعاداة للمشروع الصهيوني[109].

يظنّ الباحث أن استيقاظ الدولة كان على مُدد، ضمن تعيينها متصرفين من داخل القصر كنوع من المحيط الذهني النامي والمتأخر بالتدريج بالقضية الفلسطينية[110]، مع التأكيد على كون إبقاء متصرف مثل رؤوف باشا لمدة 12 عامًا هو أيضًا لافت لأن شكاوى الدبلوماسيين بدرجة أولى كانت تتالى إلى المركز حوله تترًا، سواء شكاوى الأعيان أو حتى اليهود والقناصل[111].

---

[106] صالحية، "سياسات وإجراءات" 134؛ وكذلك بوضوح عبر الوثيقة برقم: (BOA, Y. A. RES., Dos:5, Göm:58) بتاريخ 29 جمادى الأولى 1297 رومية الموافق 9 أيار/ مايو 1880.

[107] عوض، "هجرة اليهود إلى فلسطين"، 160.

[108] عوض، "نشأة الاستيطان الصهيوني"، 254. وعن تقييم نتيجة ضم محمد علي باشا الشام تحت ولايته في ازدياد دور القنصليات الأجنبية وعدد اليهود على أرض فلسطين انظر: مناع، تاريخ فلسطين، 159-160.

[109] Mandel, "Ottoman Practice," 33.

[110] Ibid., 36.

[111] في استرحام عريض قدّمه رؤوف باشا يشرح حيثيات كثيرة حول الشكاوى بحقّه، يُنظر:
BOA, ŞD. Dos: 2276, Göm: 64 lef 1.

كما ويمكن الإشارة لحوار ملفت للانتباه –تدل على هذا المحيط المتدرج النمو– كأحاديث سفر في القطار بعد عقود من أحاديث أوليفانت مع مدحت باشا وخير الدين باشا التونسي، هي عندما عاد ضياء باشا وجمع من رجال البيروقراطية العثمانيين من محادثات القيصر الروسي نيقولاي الثاني التقى مع نيونيلسكي وهرتزل في قطار الارتحال إلى إستانبول إذ لم يُخفِ ضياء باشا قوله أن "مشروع هرتزل فيه فائدة للدولة ولكن طلب فلسطين 'مستقلة' سيكون أمر غير محمود"[112]، وهذا في الحقيقة يدل على الفرق في المحيط الذهني عبر عقود من تعامل الدولة مع المسألة اليهودية.

المطلب الثالث: مراحل المحيط الذهني للبيروقراطية العثمانية بالقضية الفلسطينية

بناء عليه يمكن أن يُفهم وجود عدة **مراحل لتعامل** الحكومة العثمانية وبيرقراطيتها مع الهجرة اليهودية: مرحلة اللاوعي ثم مرحلة نبوت الوعي المتضارب بدعوات أوليفانت ثم ازدحام الدول الغربية والمطالبات بقبول اليهود إذ رافقه رفض الدعوة الصهيونية بالتدريج. وكنتيجة لذلك الرفض حصلت إجراءات **المنع** المنقسمة إلى عدة **مراحل** أيضًا: ابتداء من قانون تحديد الزيارة 1882 وحتى لوائح المنع التي استمرت مع قانون كل من 1900 و1901[113]، وحتى الحرب العالمية الأولى وبعدها اتُّخذ الأمر علاقة حدّية مع دول الحلفاء ورعاياهم جمال باشا والتمييز وإغلاق الشركات البريطانية والفرنسية قبالة السماح بالشركات والقنصليات النمساوية والألمانية الداعية للصهاينة[114]. ولا شك أن هذه المراحل متداخلة وهي ليست سائرة على رجالات البيروقراطية باضطراد ثابت. والغرض هنا الإشارة لها باقتضاب على أمل العودة لتفصيلها ضمن دراسة أكثر اتّساعًا.

إن ذروة مراحل المنع في نظر الحكومة لتواجد اليهود ضمن قضايا مثل الهجرة ونقل الأراضي غير الشرعي مع تحصيل وانتقال الأراضي لليهود بأوجه غير قانونية، يمكن بيانه عبر الهواجس التي كانت تحوم في المركز بالخصوص لمّا حصلت هجرة ضخمة من روسيا عام 1891 لأمريكا[115] وتشكيلها نوع من تهديد الأمن القومي[116] –بلغة العصر– مع سياق ظهور مشاكل الدولة مع الأرمن حول الخوف من تشكيل كافة المطرودين اليهود إلى السلطنة كيانًا ما، وتذكّر خبرتها –عبر السلطان كذلك– في أحاديث وحواراتها مع أوليفانت "**على ألا تكون دولة داخل دولة**" رغم أن إجراءات المتصرف المُعيّن من القصر مباشرة إبراهيم حقي باشا (1890–1897) لم تكن مؤثرة[117].

---

[112] Mandel, "Ottoman Policy," 317.

[113] Ibid., 327.

[114] مراجعات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قراءة في كتاب "موقف الولاة والعلماء والأعيان"، 190.

[115] (Tellioğlu, *Filistin'e Musevi Göçü*, 116-123, 157, 170-172) ولمتابعة مهاجري روسيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن، يُنظر:

BOA, YA.HUS. Dos: 251, Göm:36;

ولأجل تصوّر محلي تجاه اليهود بإرسال الأهالي شكاواهم إلى الحكومة العثمانية عام 1891 يُنظر: مناع، تاريخ فلسطين، 231.

[116] حول نظرة السلطان لمسألة الهجرة على أنها مسألة تهدد السيادة من قبل قوى أوروبية في فترة أبكر يمكن النظر لتحليل المرجع السابق، ص 189.

[117] Mandel, "Ottoman Policy and Restriction," 324.

كما أن منع الهجرة الجماعية وتحديد الزيارات والحج اليهودي مرتبطٌ بوجود خروقات واضحة في هذا المنع، وفي تطبيقه كقانون، وفي استغلالهم لثغراته. إن جلّ الباحثين الذي يأتون لبيان هذه "الإجراءات" لا يحددون بالضبط المحيط الذهني الكامن خلفها، أي أن الأولوية هنا لفهم "هذا المحيط" للإدارة العثمانية حول هذه الإجراءات، وعليه يخطر على البال سؤال مهم: "ما الكامن خلف هذه الإجراءات التي لم تصل لدرجة تُجبر الحكومة لطرد الجماعات اليهودية المستقرة بالآلاف من المناطق الإدارية في فلسطين؟"، إنّ فهم هذا يُجلّي شيئًا من هذا الوعي أو تلك الذهنية.

تكمن الإجابة عن هذا السؤال في أن الدولة تورّطت مع روتشيلد عبر مدة زمنية طويلة، وليس بالطريقة الفجة التي قام بها هرتزل بتحديد طلبه. أي أن الباحث يشددّ على أن تورّط الدولة بالديون من هذه العائلة وغيرها ممن كانت وسيطة لهم في الديون من الدول، كان قبل ازدياد معيار المحيط الذهني لدى الدولة تجاه الهجرة اليهودية واشتباكه بمسألة الديون؛ مما أودى بأرض فلسطين في حالة حرجة، وأن الفرد من عائلة روتشيلد كان يبدي الفعل لا التنظير، وكان له شبكة معاونين يقيمون مشاريعه الزراعية والاستيطانية.

يمكن الإشارة لصدور قانون تنظيم بيع الأراضي للأجانب عام 1868 كونه يؤكد على خوف الدولة العثمانية من ضياع عموم أراضيها في هذا السياق لصالح الأجنبي ومحاولة تأكيد سيادتها، ولكن يتوجب القيام هنا بدراسة أوسع وأعمق عن علاقة إصدار ذلك القانون بفقدان الأراضي في فلسطين.[118]

لذلك كان ردّ الدولة لمطالب هرتزل مرتبط بأنه غير مشتبك تمامًا مع مشاريع استعمارية، بينما لم تعامل ذات الذهنية المركزية للدولة روتشيلد بالذي عاملت به هرتزل، المرتبط بالديون والدول الاستعمارية. وهذا يجلّي شيئًا آخرًا من حقيقة هذه الذهنية: أي تنوع طبائع رفض وجود اليهود في فلسطين وأشكال منعهم المتداخل ضمن المراحل المذكورة. ولكن لا ينبغي التطرف لحد جعل عائلة روتشيلد واعية لإنشاء مجتمع يهودي في فلسطين قبل عقود طويلة من الذي حصل أيام احتلال الإنكليز لفلسطين وإنشاء إسرائيل عام 1948. كما لا يمكن توقّع تطور خطّي للأحداث، فمن يدري لو لم تدخل الدولة الحرب، فهل سيُتمكّن من إخراج اليهود من فلسطين أم سيتفاقم الحال؟ يصعب الجزم بإجابة محددة، ولكن من الممكن والمحتمل إخراجهم بنسب أعلى أو حتى تبلور قانون ما يُنظّم وجودهم ضمن المجتمع العثماني عند ملاحظة التطور التدريجي –المُقدّم في هذه الدراسة– في المحيط الذهني للبيروقراطية العثمانية بمخاطر وجود اليهود في أرض فلسطين الطبيعية.

---

[118] شمالي، "النشاط الاستيطاني"، 444–446؛

Muzaffer İlhan Erdost, "Osmanlı'dan Günümüze Yabancılara Taşınmaz Satışı Yasallaşma Süreçleri ve Sonuçları," *Memleket Siyaset Yönetim* 1, no. 1 (2006): 63-65; Tellioğlu, *Filistin'e Musevi Göçü*, 170-72.

الخاتمة

يمكن ختم هذه الورقة وتلخيصها عبر النقاط الأساسية التالية:

1) ارتبط منشأ إشكالية القضية الفلسطينية –أي وجود اليهود في فلسطين– بما يُمكن تسميته بـ"معضلة بيروقراطية" *bureaucratic dilemma*، اشتبكت مع الفساد الإداريّ[119] وتدارك المركز لخبرته المتطورة بالتدريج في إدارة الأطراف، ومعه تنوع دواعي تغيير متصرفي المناطق الإدارية في جغرافيا فلسطين الطبيعية، وهي من أبرز مشاكل الدولة في حقبة ما بعد التنظيمات، يُضاف إليها العلاقة العضوية للدبلوماسية العثمانية مع القوى العظمى –تحالفًا وعداوةً– والتي حمل اليهود جنسياتها المختلفة؛ إذ أنتجت هذه المعضلة عدم قدرة إيقاف تزايد عدد الأراضي المبيعة ونفوس اليهود القادمين بفعل الهجرة الصهيونية، رغم كون هذا التزايد نسبيّ وغير متضخّم مع الزمن.

2) عدم إمكانية تصوّر وجود "محيط ذهني" جامع يسعى لتوحيد أراضي فلسطين الطبيعية ضمن إدارة مجتمعة[120]، مما يقودنا إلى الحديث عن أرض فلسطين "المتخيلة" بين ذهنيتيّن، ذهنية السلطة العثمانية في المركز واختلافها عن الإدارة في الطرف من جهة، وذهنيات منظريّ حركتي المسيحية الاستعادية والصهيونية وكذلك لدى الدول الاستعمارية، بكونها خطر محدق لدى الأولى وأمل كبير لدى الآخرين.

3) ثمة رابط بين عدم الوضوح في إدراك القضية الفلسطينية والفشل في تلك الإجراءات أو سوء سيرورتها. يمكن استشكافه من متابعة المسائل الدبلوماسية وإدارة الديون العمومية المرتبطة مع الدول العظمى.

4) محيط البيروقراطية العثمانية الذهني المتعلق بوجود اليهود في فلسطين كان سياسيًّا واقعيًا تابعًا للظروف المعيشة آنذاك ولم يكن وعيًا صلبًا كما هو في أوساط سياسية متعددة بعد 1948. يضاف لذلك وجود نوع من "فوبيا الحرب" لدى السلطة العثمانية والتوجّه نحو التهدئة، خصوصًا مع السياسة الحميدية لموازنة الأقطاب الدولية على أراضيه، هذا جعل السياسة تنحو إلى المسالمة لا المصادمة، وقد يفسره عدم إصدار منع باتّ من دخول اليهود كحجاجّ إلى الأراضي المقدسة أو طردهم بشكل راديكالي؛ لأنه مشتبك بطبيعة الحال مع قوى عظمى حليفة ومعادية للدولة، ضمن مصالح أكثر صلابة وبروزًا.

5) عدم قدرة الحكومة العثمانية على معاملة أراضي فلسطين بخصوصية أكثر، أي عدم توزيعها على متصرفيات وولايات محيطة؛ وبالتالي فلم تدخلها –مثلًا– في أراضي الحجاز الحاوية للمدينتين المقدستين (مكة المكرمة والمدينة المنورة)[121] كونها أراض ممنوعة على الأجانب أي أنها لم تنل قدسية فريدة بل كانت محجًّا لطوائف عالمية وجنسيات كثيرة، وبقدر ما تحمله خاصية التنوع في فلسطين من إيجابيات ثقافية بقدر ما أنها شكّلت خطرًا على الوضع السياسي والعسكري للدولة العثمانية فيها آنذاك.

---

[119] Tellioğlu, *Filistin'e Musevi Göçü*, 137-44.

[120] يتبادر للذهن كون هذا السؤال فيه نوع من المفارقة الزمنية، فقط إذا تم التعامل معه من منظور زمان متقدم، ولكن حين الحديث عن تجميع مناطق تواجد اليهود المقدسة (طبريا الخليل صفد والقدس) وغيرها تحت تصرف أكثر انتظامًا للدولة وكذلك فهم تحركات وتجمعات اليهود وأهدافها يصبح طرحه مسألة بحثية ضرورية يُنظر: مناع، تاريخ فلسطين، 197.

[121] BOA, Y.PRK.DH, Dos: 5, Göm: 63, lef. 2.

6) يجدر لفت الانتباه إلى نقطة غاية في الحساسية والخطورة متعلقة بالمنطق والمنهجية التاريخية عند دراسة هذا الموضوع، ألا وهي أن قضية تواجد اليهود في التقاسيم الإدارية المختلفة لفلسطين الطبيعية لم تتطور وتتصاعد ضمن فترة زمنية ذات ظرف ثابت وتحت حكم سيادة سياسية واحدة؛ أي أنها مرّت بثلاثة فترات: أولها **سيادة الدولة العثمانية** (المتحدث عن ظروفها المعقدة في هذا البحث ضمن فترة الدراسة) ثم مرّت عبر **سيادة الاحتلال الإنكليزي** ثم أخيرًا عندما أُسّس **الكيان الصهيوني** منذ 1948. والخلط بين **نتيجة** تضخّم المستعمرات في فترة الاحتلال الإنكليزي أو دولة إسرائيل –على سبيل المثال– وعزو هذا التضخم **لسببٍ** حصل خلال سيادة فترة أخرى أي ضمن العهد العثماني لهو: أ. خللٌ منطقيٌّ –كما يتّضح– قبل أن يكون إغفالًا للمنهج التاريخي وذلك من خلال رسم ب. مسار خطّي غير معقول للتاريخ، و ج. خلط لهذه الأزمنة،[122] وفيه د. تخييل تاريخي يخلط بين "الخيال والتاريخ" المتعارف عليهما كفخّ يصادف المؤرخ أثناء الكتابة التاريخية. فضمن مدى الحقبة العثمانية لم تصل نسبة الأراضي الممتلكة لليهود –وحتى عام 1920– أكثر من 1.5%،[123] فكيف تُربط هذه النسبة بتضاعف عدد المستعمرات حتى عام 1948 وما بعده، ثم تُحمّل فترة زمنية أوزار فترة زمنية أخرى، وهنالك سيادات ذوات ظروف سياسية مختلفة مرّت على أرض فلسطين؟ ولو استمرت السيادة العثمانية ألا يمكن تخيّل حصول ظرف مختلف ضمن احتمالات كثيرة صعبة الإحصاء والتصوّر؟ (مثل الحدّ من تواجد اليهود فيها أو صيغة أخرى من وجودهم مثلًا أو حتى على أقل تقدير عدم وجود مضاعفات تؤدّي لإنشاء الكيان الصهيوني؟)؛ وبناء عليه، كما لا ينبغي التقليل من المشاكل الحاصلة لأرض فلسطين في الحقبة العثمانية، فمن غير المنطقي –من وجهة نظر المؤرخ– عدم التزام المنهج التاريخي في التأريخ لها أيضًا.[124]

كل هذه النقاط ساهمت في تشكيل أو/و تفسير المحيط الذهني. ولا شكّ أنها إذن الذهنية المُكتّفة والمشتبكة مع طبيعة الدولة في نزعها الأخير، والمنشغلة في أسباب إحياء الدولة اليائسة؛ حيث تسببت في وضع مسألة الهجرة اليهودية –مُجبرةً– إلى أرض فلسطين "المقدسة" في أولوية مختلفة عن أولويات الدولة الأساسية وبالتالي عدم استطاعة تشكيل أولوية مخصوصة للقضية الفلسطينية في ذهنية البيروقراطية العثمانية وفق هذا الأمر، بل إنّها سعت لتحقيق المستطاع وبذل الوسع في ما وصلت إليه من حال.

---

[122] المسار الخطّي للتاريخ (*linear historiography*) هو التزام المؤرخ نمط كتابة لتفسير التاريخ باتجاه أحادي يعتمد نسق محدد من تطور الأحداث بحيث يغفل أنساق أخرى متوقعة أو حادثة في التاريخ. ومفارقة خلط الأزمنة (*anachronisme*) هي قراءة حدث وَقَعَ في وحدة زمنية ما ونقل هذه القراءة إلى وحدة زمنية أخرى سابقة أو لاحقة لتلك الوحدة الزمنية التي وقع ذلك الحدث فيها فعليًا.

[123] Azmi, "Osmanlıların Son Döneminde," 167.

[124] نرى ذلك واضحًا في دراسة تخلط الأزمنة، فضلًا عن عدم اعتمادها على الوثائق الأرشيفية إبان تلك الحقبة راسمةً مسارًا خطيًا للأحداث منذ الحقبة العثمانية وما بعدها من أزمنة، يُنظر: فدوى نصيرات، دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين 1876-1909، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014). إذ تجعل من عنوان هذا الكتاب "البحثي" نتيجة وخلاصة وطريقًا لمرامه.

References

Archival Sources

BOA. A.}DVN.MHM., Dos:14, Göm:63

BOA. A.MKT.UM, Dos:131, Göm: 77

BOA. BEO, Dos:1454, Göm: 109015

BOA. BEO., Dos:204, Göm: 15282. Lef:4+6, sayı:6.

BOA. BEO., Dos:2875 Göm:215601

BOA. BEO., Dos:2952 Göm:221361

BOA. DH.MKT., Dos: 2620, Göm:62,Lef:5 (sayı:7)

BOA. HAT, Dos:647, Göm: 31735

BOA. HAT, Dos:647, Göm: 31735

BOA. HR. SYS., Dos: 1242, Göm: 61

BOA. HR. SYS., Dos: 1242, Göm: 61

BOA. HR. TH., Dos: 35 Göm: 38

BOA. HR.MKT., Dos:199, Göm:65, lef: 4/3/2

BOA. HR.MKT., Dos:538, Göm:71

BOA. HR.MKT., Dos:879, Göm:79

BOA. HR.TO., Dos:418, Göm:164

BOA. HR.TO., Dos:422, Göm:69, lef:3,5 Sayı:4,8

BOA. HR.TO., Dos:49, Göm:14. sayı: 2, 7

BOA. HR.TO., Dos:521, Göm:74

BOA. HR.TO., Dos:65, Göm: 22,24

BOA. İ. MMS., Dos: 66, Göm: 3114

BOA. İ. MSM., Dos:35, Göm:1005, lef 1,3

BOA. İ.DH., Dos:1004, Göm:79314

BOA. İ.HR., Dos:121, Göm:6042, Sayı:1

BOA. İ.HR., Dos:121, Göm:6042, Sayı:1

BOA. İ.HR., Dos:121, Göm:6042, Sayı:3

BOA. ŞD, Dos:2292, Göm: 34

BOA. ŞD. Dos:2292, Göm: 8

BOA. ŞD., Dos:2276, Göm:64.

BOA. ŞD., Dos:2292, Göm: 13,34

BOA. Y. A. RES., Dos:5, Göm:58

BOA. Y. PRK. UM., Dos: 23, Göm: 66, lef:1

BOA. Y.A.RES. Dos:112, Göm: 53

BOA. Y.EE., Dos: 120, Göm: 13

BOA. Y.PRK.DH, Dos: 5, Göm: 63, lef. 2.

Secondary Sources

Avad, Abdulaziz. "Neş'etu'l-istîtâni's-Sahyûnî fî Filestîn, 1831-1914." *el-Mecelletu't-târîhiyyetu'l-Mısriyye* 21 (1974): 253-84.

Avad, Abdulaziz. "Hicretu'l-Yehûd ilâ Filestîn ve mevkifu'd-devleti'l-Osmâniyye minhâ, 1874-1914." *Mecelletu külliyyâti'l-âdab* 3 (1974): 153-77.

Balcıoğlu, Mustafa, and Sezai Balcı, *Rothschildler ve Osmanlı İmparatorluğu*. Ankara: Erguvani Yayınları, 2017.

Barin, Büşra. "The Ottoman policy towards Jewish immigration and settlement in Palestine: 1882-1920." MSc. Diss., Orta Doğu Teknik Üniversitesi, Ankara, 2014.

Bentwich, Norman. *England in Palestine*. London: Kegan Paul, Trench, Trubner & CO. LTD., 1932.

Buzpınar, Şit Tufan. "II. Abdülhamid Döneminde Filistin'e Yahudi Göçü Meselesi (1878-1908)." *Türkler*, ed. Hasan Celal Güzel, Kemal Çiçek ve Salim Koca, c. Cilt: 13, 133-147. Ankara: Yeni Türkiye Yayınları, 2002.

Buzpınar, Şit Tufan. "The Ottoman Response to Laurence Oliphant's Project of Jewish Settlement in Palestine (1879-1882)." *Osmanlı Araştılmaları/ The Journal of Ottoman Studies*, vol. 56, Issue 56 (2020): 259-86.

Dosse, François. *L'histoire en miettes : Des Annales à la «nouvelle histoire»*. Paris: La Découverte, 2005.

Dosse, François. *et-Târîhu'l-Mufettet: min el-havliyyât ilâ't-târîhi'l-cedîd*, terceme Mohammed et-Tahir el-Mansurî. Beyrut: el-Munazzamatu'l-Arabiyye li't-Terceme, 2009.

Engin, Vahdettin. *Pazarlık: 2. Abdülhamid ile Siyonist lider Dr. Theodore Herzel Arasında geçen "Filistin'de Yahudi Vatanı" görüşmelerinin gizli kalmış belgeleri*. 16. Baskı, İstanbul: Yeditepe, 2013.

Erdost, Muzaffer İlhan. "Osmanlı'dan Günümüze Yabancılara Taşınmaz Satışı: Yasallaşma Süreçleri ve Sonuçları." *Memleket Siyaset Yönetim* 1, no. 1 (2006): 57-97.

Erkan, Azmi. "Osmanlıların Son Döneminde (1840-1920) Filistin'de Yabancılar ile Yahudilerin Toprak Mülkiyeti." Doktora Tezi, Marmara Üniversitesi, 2015.

Kushner, David. "The Ottoman Governors of Palastine, 1864-1914." *Middle Eastern Studies* 23, no. 3 (1987): 274-90.

Kushner, David. "Ali Ekrem Bey: Governor of Jerusalem, 1906-1908." *International Journal of Middle Eastern Studies* 28, no. 3 (1996): 349-62.

Mandel, Neville J. "Ottoman Policy and Restriction on Jewish Settlement in Palestine: 1881-1908: Part I." *Middle Eastern Studies* 10, no. 3 (1974): 312-32.

Mandel, Neville J. "Ottoman Practice as Regards Jewish Settlement in Palestine, 1881-1908." *Middle Eastern Studies* 11, no. 1 (1975): 33-46.

Mannâ', Âdil. *Târihu Filestîn fî evâhiri'l-ahdi'l-Osmânî*, et-Tab'atu's-sâniyye. Beyrut: Muessesetu'd-Dirâsâti'l-Filestîniyye, 2003.

"Murâja'âtu mu'esseseti'd-dirâsâti'l-Filestîniyye, Kırâ'atun fî Kitab *Mevkifu'l-vulât ve'l-ulemâ' ve'l-âyân ve'l-ıktâ'iyyîn fî Filestîn min el-meşru'i's-Sahyûnî, 1856-1914." Mecelletu'd-dirâsâti'l-Filastîniyye*, no. 94 (2013): 186-94.

Nicault, Catherine. "1917: Kutsal Şehir İçin Yeni Efendiler." *Kudüs 1850-1948: Osmanlılardan İngilizlere: Ruhani Birliktelikle Siyasi Yırtılma Arasında*, ed. Catherine Nicault, çev. Estreye Seval Vali, çev. 13-36. İstanbul: İletişim, 2001.

Sâlihiyye, Muhammed İsâ. "Siyâsâtu ve-icrâ'âtu Ali Akram Bek (Mutasarrifu'l-Kuds) hîyâle'l-hicreti ve'l-istîtâni'l-Yehûdi fî medîneti'l-Kuds, 1906-1908." *Âlemu'l-fikr* 38, no. 4 (2010), 131-64.

Satış, İhsan. "Kudüs Mutasarrıfları, 1841-1902." *Tarih İncelemeleri Dergisi* 30, no. 2 (2015): 545-72.

Şemâlî, İlhâm Cebr Sâlim. "en-Neşâtu'l-istîtânî'l-Yehûdî fî Filestîn kabl âm 1901." *Mecelletu'l-bahsi'l-ilmî fi'l-'âdâb* 5, no. 19 (2018): 437-58.

Tellioğlu, Ömer. *Filistin'e Musevi Göçü ve Siyonizm (1880-1914)*. İstanbul: Kitabevi, 2018.

Tellioğlu, Ömer. "el-Hicretu'l-Yehûdiyye ilâ Filestîn beyne âmeyy 1882-1914 fî vesâ'iki'l-arşîfi'l-Osmânî ve'l-menâhici'l-mutabbaka fî intikâli'l-arâzî ilâ's-Sehâyine." *Rü'ya* 8 no. 3 (2019): 115-41.

el-Ve'rî, Nâ'ile. *Devru'l-konsoliyyâti'l-ecnebiyye fi'l-hicre ve'l-istîtâni'l-Yehûdi fi Filestîn, 1840-1914*. Ramallah ve Amman: Dâru'ş-Şurûk, 2007.

el-Ve'rî, Nâ'ile. *Mevkifu'l-vulât va Al-Ulama' va Al-'ayân va Al-'ikta'iyyîn fi Filistin men Al-maşru' As-Sahyûnî 1856-1914*. Bayrut: Al-Mu'assasa Al-Arabiyyah Led-Dirasât va-n-Naşr, 2012.

Wootton, David. "Lucien Febvre and the Problem of Unbelief in the Early Modern Period." *The Journal of Modern History* 60, no. 4 (1988): 695-730.

Yıldız, Abdunnur. "Osmanlı Devletinin Borçlanmasında Osmanlı Bankası'nın Rolü ve Önemi." *Elektronik Sosyal Bilimler Dergisi* 10, no. 36 (2011): 318-30.

Extended Abstract

This paper attempts to delve into the origin of the Palestinian issue by examining the mentality of the central Ottoman bureaucracy through one of its most important representations, that is, the first political Jewish immigration to geographic land of Palestine in the period (1881-1904). As a political migration, it has multiple methods and backgrounds. This is done by studying the Ottoman archive documents received by the Ottoman administration at that time from the most important Jewish figures, regardless of their orientations, within the research period (1876-1904) and its surroundings.

Accordingly, this paper consists of an introductory historical background and three parts with a conclusion. The introduction opened the idea of this paper through a group of statements by bureaucrats and those concerned with the Palestinian issue during the Ottoman era, placing this paper in its historical context.

The first part, entitled *The Context of the Petitions of the Advocates of Jewish Immigration to the "Land of Palestine" submitted to the Ottoman Authority*, consists of two sections: 1) *Mediator and Godfather: Moses Montefiore and Lawrence Oliphant* and 2) *Silent Occupier and Agitator: The Rothschild Family and Theodor Herzl*. The general content of this topic is to explain all the primary archival documents that reveal the names of the Zionist and Jewish figures accompanying all of this paper and how their relationship with the Ottoman authority and its bureaucracy began. The first section showed the existence of an initial pattern of requesting a national homeland for the Jews in Palestine, which was represented by non-explicit requests by Sir Montefiore from the 1850s until the beginning of the 1870s, and then developed with Oliphant from 1878 until the British occupation of Egypt, to be an explicit request from the Ottoman Sultan for the presence of Jews in the areas of Balqa in natural Palestine. The second section the matter will be developed with Herzl, who will make an explicit request following the Basel Conference, and during all this commotion, the important role of the Rothschild family in the issue of debts and presence in the Palestinian territories will emerge gradually, in detail, and in stages, during all those previous requests and in a different way since the establishment of the first relationship between the Rothschild family and Sultan Mahmud II until World War I in particular.

As for the second part, it was entitled *Measures of the central Ottoman bureaucracy regarding Jewish immigration to Palestine: a presentation and discussion*, and included six sections whose titles were as follows: 1) *What is the main problem in dealing with the measures of the Ottoman government*

preventing the presence of Jews in Palestine?, 2) *What about changing the administrators of Jerusalem?*, 3) *Jewish immigration under diplomatic relations*, 4) *Conflicting measures*, 5) *Jewish immigration, the ruling palace, and Western capitalism in the Arab Levant*, 6) *The Rothschild family and the Ottoman Empire*, As it becomes hear, it takes the form of questions and inquiries about discussing the documents mentioned in the first part, while conducting research into how these measures were taken by the Ottoman authority and its bureaucracy in dealing with Jewish immigration to the land of Palestine.

In the first section, it was pointed out that it is necessary to read the procedures of the Ottoman bureaucracy as being located in history within a specific and significant context in light of the diplomatic relations and political and economic conditions surrounding the Ottoman Empire and those that it suffers from, and accordingly the rest of the sections of this topic were discussed. Therefore, a number of points were discussed - but not limited to them - related to these procedures. In the second section, I talked about the dilemma of replacing the administrators of Jerusalem. Then in the third section, the development of the influence of the local consulates in Palestine, and behind them the embassies in the center, and their role in forming a general perception of the presence of multinational Jews in Palestine and the difficulty of the Ottoman government dealing with this complex situation. In the 4th section, I discussed the conflict of these procedures and the reasons for this natural conflict, which may be due to a structural dilemma in the country with an emerging and unaware bureaucracy regarding the so-called Jewish problem or even the Palestinian issue. As for the fifth section, it was about the general relationship that formed the state with Western capitalism, the most prominent example of which can be chosen is the issue of the Ottoman public debts and how the likes of the Rothschild family played this role as an intermediary between the great powers to grant debts to the Ottoman state at the same time that it was acquiring lands in Palestine. Finally, in the 6th section, the discussion focused specifically on this family and how it formed the pinnacle of the relationship between the Ottoman government and the presence of Jews in Palestine, whether it was immigration to it or merely European-Jewish capitalist influence.

In the third and final part of this paper, which came under the title *Discussing the "mental milieu" of the Ottoman bureaucracy related to the origin of the Palestinian issue (i.e. the settlement of Jews in Palestine)*, the talk was about an opening term in it, which is the "mental milieu" (*l'univers mental*), which developed with the French Annales School, and based on in particular with Lucien Febvre, the talk was about an introduction to this concept and how to

invest it in understanding this topic. Then it was divided into three sections as follows: 1) *Towards establishing the nature of the mental environment*, 2) *Detailing the mental environment of the gradual and developing Ottoman bureaucracy with the Palestinian issue*, 3) *Stages of the mental milieu of the Ottoman bureaucracy regarding the Palestinian issue*. In the first section, the general context for linking this term (mental milieu) and the issue under investigation in this paper was set by trying to frame it as forming the background behind the various bureaucratic procedures discussed in the second section. In the **2nd section**, as is shown from its title, it was stated that there are several aspects to dealing with the Jewish issue in Palestine, which are parallel to the nature of the development of demands for the unintended presence and the intentional housing of Jews in the Palestinian territories. As a result, the third section revealed the existence of overlapping and evolving stages at the same time for this mental milieu, which constitutes the background that, in one way or another, moved the bureaucratic procedures towards the issue under investigation.

At the end of the paper, the results of the research and its most important components were summarized through a conclusion consisting of six points that explained the problems facing the researcher when reading this very sensitive topic, with a very general link to the events that followed the time period within which the paper began the research (1876-1904), then I put an overview of the historical approach through which it is recommended to read the Jewish question or the history of the Palestinian issue and its relationship with the Ottoman bureaucracy in particular.

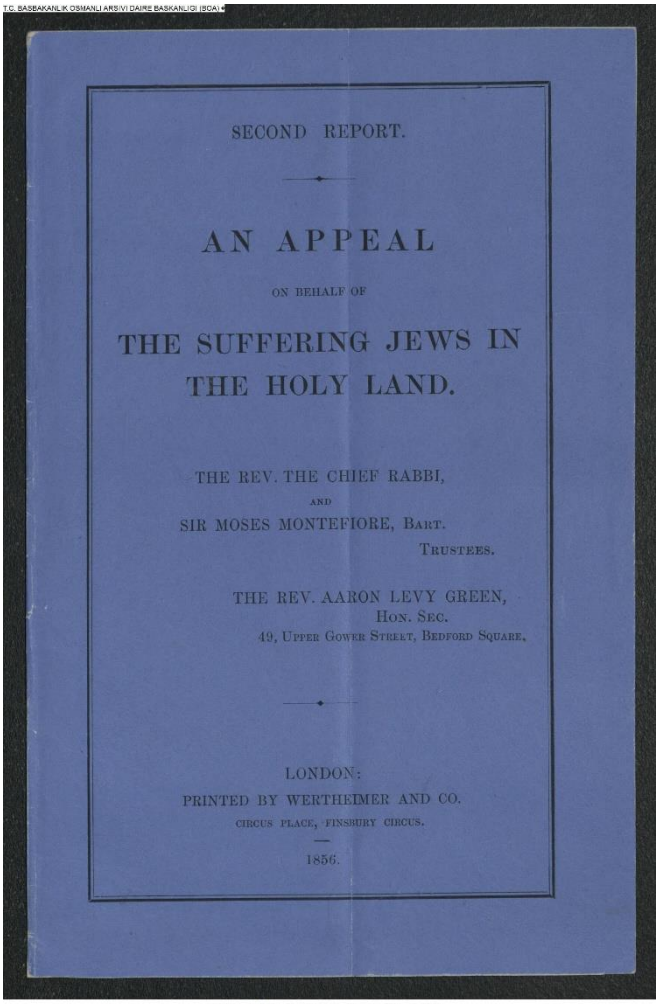
T.C. BASBAKANLIK OSMANLI ARSİVİ DAİRE BASKANLIĞI [BOA]

SECOND REPORT.

AN APPEAL

ON BEHALF OF

THE SUFFERING JEWS IN THE HOLY LAND.

THE REV. THE CHIEF RABBI,
AND
SIR MOSES MONTEFIORE, BART.
TRUSTEES.

THE REV. AARON LEVY GREEN,
HON. SEC.
49, UPPER GOWER STREET, BEDFORD SQUARE.

LONDON:
PRINTED BY WERTHEIMER AND CO.
CIRCUS PLACE, FINSBURY CIRCUS.
1856.

HR.TO.00422.00069.005

(1) غلاف الكتيب الأزرق تحت عنوان "نداء: لأجل اليهود المتألّمين في الأراضي المقدسة، 1856" الذي يمثل التقرير الثاني لمناشدة الدعم المالي لأوضاع اليهود في فلسطين إذ يمثل ما رآه السير مونتفيوري وزوجته جوديث كوهين وجهودهما ضمن 15 صفحة.

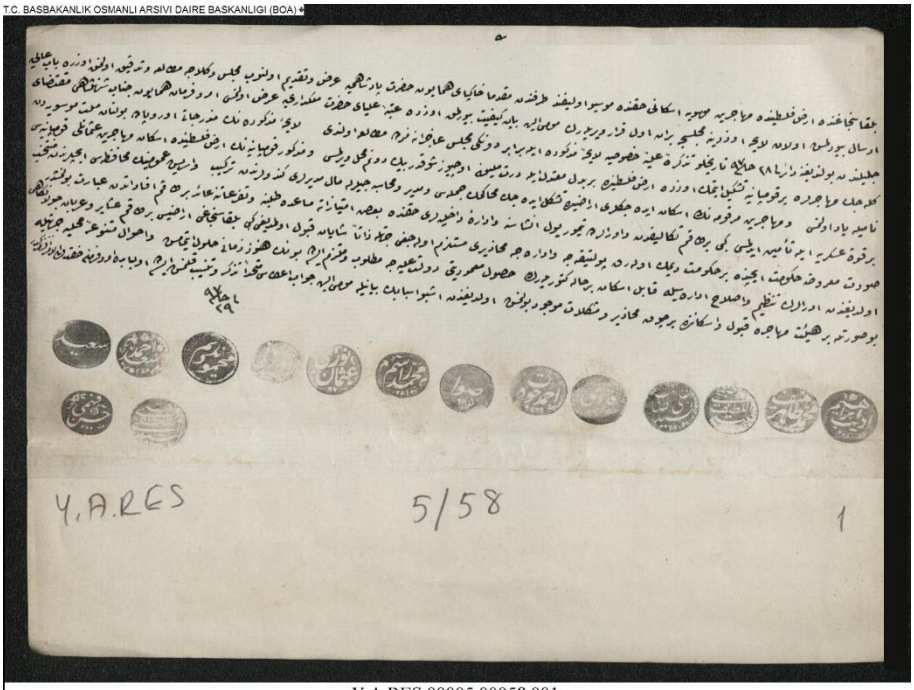

Y.A.RES.00005.00058.001

(2) تهيئة الرفض الرسميّ لمطالب لائحة لورانس أوليفانت عام 1880 من طرف لجنة كبار الوكلاء (وتظهر توقيعاتهم وأشهرهم أحمد جودت باشا وسعيد باشا الصغير وكذلك محمود نديم باشا والغازي عثمان باشا) بعد دراسة لائحته المقدّمة مسبقًا للسلطان. ويظهر فيها تلخيص مطالبه وأهمّ دواعي رفضها مثل "**استلزامها** [أي المطالب] **محاذير سياسية وإدارية نتاج تشكيلها دولة داخل الدولة... مع محاذير ومشكلات كثيرة جدًا**" (يُنظر السطر 7–9).

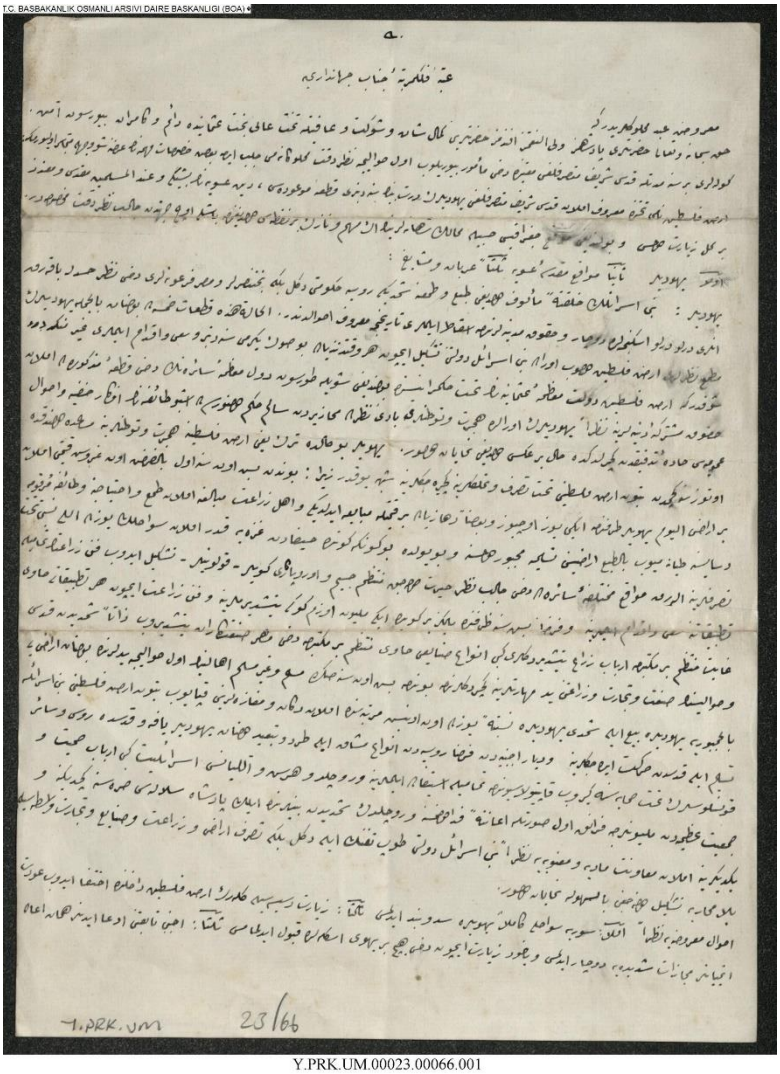

Y.PRK.UM.00023.00066.001

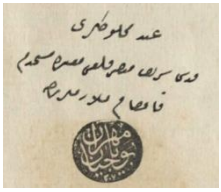

(3) الصفحة الأولى من التقرير المطوّل جدًا لمبعوث السلطان عبد الحميد الثاني، مهران بوياجيان الأرمني إلى فلسطين عام 1891، والذي يصف فيه "الموسويين وبني إسرائيل" كونهم أهل طمع وأن "أرض فلسطين هي مكمن طمع كافة اليهود، مُضيفًا بقوله:**"من غير المنكر أن اليهود يسعون في العشرين سنة الأخيرة ويقدمون على تأسيس دولة بني إسرائيل في أرض فلسطين ... وإنّه من دواعي الحيرة والاستغراب وضعهم ما نسبته خمسين بالمائة من السواحل الكائنة من حيفا وحتى غزة تحت تصرفهم، وهيمنتهم على مواقع مختلفة أخرى إذ انشؤوا بها قُرى ومستعمرات (قولونيلر) منتظمة وكبيرة على الطراز الأوروبيّ"** وبيّن أنّه من البديهي بمكان كون أرباب الحمية [اليهودية] أمثال عوائل 'روتشيلد' و'هيرش' لن يؤسّسوا **"دولة بني إسرائيل بالمدافع والبوارد، بل بالهيمنة على الأراضي وإدارتها بالزراعة والصناعة والتجارة دون إشعال أية حرب وبكل سهولة".** ويحوي الكثير من هذه التعابير التي قد تكون تنبيهية مبالِغة في القول أو أنها فعلًا تعكس الواقع الذي رآه وخشي من تفاقمه، والذي يؤكّد بدوره محتويات مطالب أوليفانت التي سبقت هذا التقرير بفترة طويلة.

يلي الوثيقة توقيعه:

"العبد المملوك: أحد ملازمي القائمقام المستخدم في متصرفية القدس الشريف: [ختم] مهران بوياجيان"

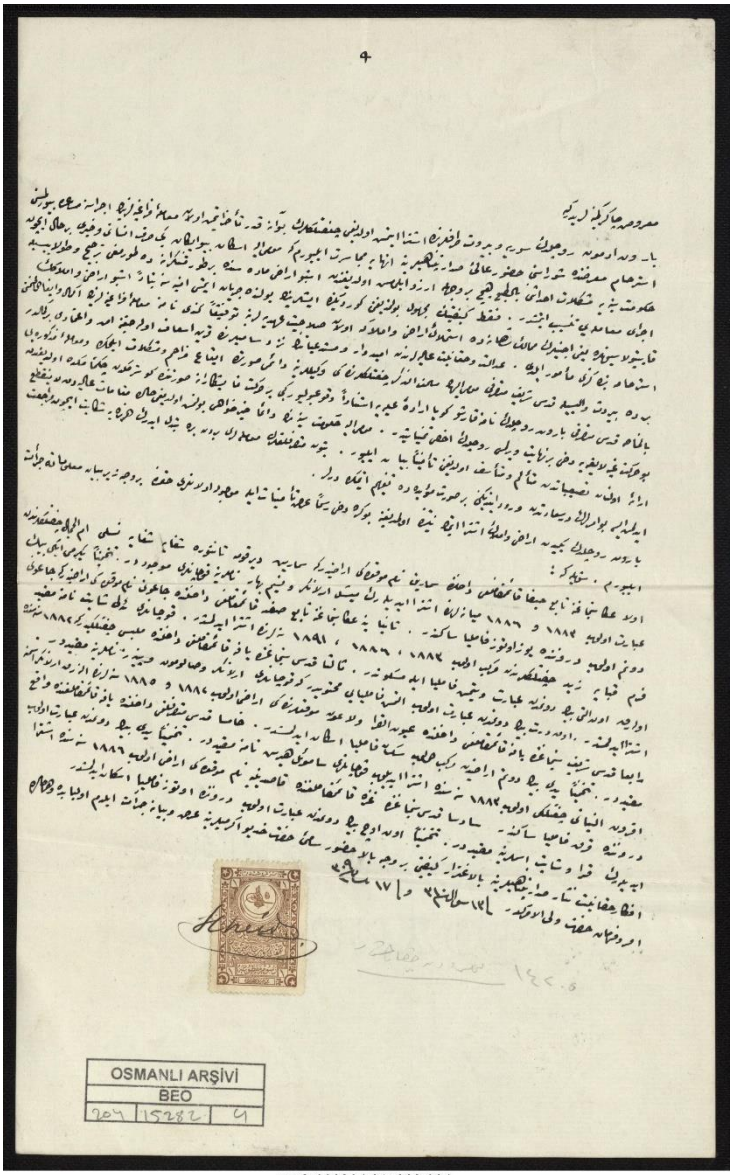

BEO.000204.015282.004

(4) استرحام وكيل البارون جيمس دي روتشيلد، 'إيلي شايد' المرسل للباب العالي والسلطان عام 1893 ويشير فيه إلى أنّ البارون روتشيلد يحتاج لبعض التسهيلات لرفع جملة من المحظورات مشتكيًا من تصرفات الإداريين المحليين مُبيّنًا أن البارون لا ينوي شراء المزيد من الأراضي والأملاك في فلسطين، عارضًا أسماء "المستوطنات" التي يمتلكها في أرض فلسطين مع تعداد عائلاتها. وهذا يوحي بطبيعة التشديد الذي تلقّاه مدبّر كبير ماكر لهجرة اليهود وتوطينهم في نواحي فلسطين وسوريا لمصالح وغايات مختلفة.